

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٥٨

الأربعاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" من أولى الكلمات الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وهي الدافع الرئيسي لإنشاء المنظمة، التي عاش مؤسسوها الدمار الذي خلفته حربان عالميتان بحلول عام ١٩٤٥. وتنص المادة ١ من الميثاق على حل المنازعات أو الحالات التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم بالتدريج بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي. ولذلك فإن من أحد مقاصد الأمم المتحدة صون السلام والأمن وفقاً لسيادة القانون. وإذا كانت الأمم المتحدة قد علمتنا أي شيء طيلة ٧٦ عاماً من وجودها، فهو أن السلام الدائم لا يتحقق أو يدوم بالاشتباكات العسكرية وإنما بالحلول السياسية. والسبيل الأنجع للحد من المعاناة الإنسانية والتكاليف الاقتصادية الهائلة التي تتكبد في أعقاب النزاعات هو منع نشوب النزاعات في المقام الأول.

فلنستخدم ما لدينا من أدوات لحل النزاعات. ولنعط الأولوية للدبلوماسية والمساعي الحميدة والوساطة. ولنمنح السلام كل فرصة يستحقها. فالالتزام الكامل بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه هو السبيل الوحيد لكفالة تحقيق السلام الدائم. ولذا أدعو جميع الأطراف إلى تكثيف مفاوضاتها وعكس المسار الحالي من خلال الحوار. وأود أن أختتم ببيان باقتباس كلمات الأمين العام السابق داغ همرشولد الذي قال قبل ٦٨ عاماً: "لم تُنشأ الأمم المتحدة لتحمل البشرية إلى الفردوس، بل لكي تتقدها من الجحيم".

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع في وقت نواجه فيه أخطر أزمة تتهدد السلام والأمن العالميين في السنوات الأخيرة، وبالتأكيد في فترة عملي أميناً عاماً. فعالماً يواجه لحظة خطر كنت أمل حقا ألا تأتي أبداً. فأخر التطورات فيما يخص أوكرانيا تبعث على القلق البالغ. وتشير بعض التقارير إلى تزايد حالات انتهاك وقف إطلاق النار عبر خط التماس، ووجود خطر حقيقي بحدوث مزيد من التصعيد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



حان الوقت لوقف إطلاق النار والعودة إلى مسار الحوار والمفاوضات من أجل إنقاذ الناس في أوكرانيا وخارجها من ويلات الحرب. وأحث جميع الأطراف على الاستفادة الكاملة من المادة ٣٣ من الميثاق وأدواتها المتنوعة من أجل تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وتواصل منظومة الأمم المتحدة مساندة الناس في أوكرانيا من خلال عملنا في مجال حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية. ولدى بعثتنا لرصد حقوق الإنسان سبعة مكاتب في جميع أنحاء البلد على جانبي خط التماس، وهي توثق الخسائر في صفوف المدنيين، وترصد حرية التنقل، وترفع تقارير عن الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان. إن عملياتنا الإنسانية منقطعة الصلة بهوية من يسيطرون على الأراضي ذات الصلة التي يعيش فيها الناس. وحتى قبل التصعيد الأخير، كان مليوناً شخصاً في أوكرانيا بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ومنذ بداية عام ٢٠٢٢ وحده، قمنا نحن وشركاؤنا بإيصال ١٤٠ طناً مترياً من المساعدات المنقذة للحياة عبر خط التماس. وتستند إجراءاتنا بالكامل إلى المبادئ الإنسانية التي أقرتها الجمعية العامة.

وتسترشد المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة بأربعة مبادئ إنسانية: الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وتلك المبادئ أساسية لإتاحة وكفالة استمرارية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين، بما في ذلك في سياق النزاع المسلح. وقد شددت الجمعية العامة مراراً وتكراراً على أهمية تعزيز واحترام تلك المبادئ في إطار المساعدة الإنسانية. وتلتزم وكالاتنا الإنسانية بالبقاء وتقديم الدعم للشعب في أوكرانيا، وهي مستعدة لتعديل عملياتها وإعادة ترتيب أولوياتها حسب الضرورة.

وكما نعلم جيداً للأسف، فإن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يعانون دائماً أولاً وهم الأكثر معاناة في أوقات النزاع. وإذا اتسع نطاق النزاع في أوكرانيا، فقد يشهد العالم احتياجات لم يشهد نظيراً لنطاقها وشدها منذ سنوات عديدة. وأحث جميع الأطراف على إتاحة إمكانية الوصول الآمن دونما عائق أمام الوكالات الإنسانية، بما في ذلك في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

في الميدان. وأنا أعرب عن تعاطفي مع كل أولئك الذين عانوا بالفعل جراء الارتقاع الهائل في عدد الوفيات وحوادث الدمار وعمليات النزوح. إن قصة هذا النزاع معقدة، إذ هناك دوماً ما لا يقل عن روايتين متعارضتين. وأعلم أن واضعيها لن يتفقوا أبداً على ما حدث في الماضي، ولكن في الحالة الراهنة ثمة شيء واحد واضح: قرار الاتحاد الروسي الاعتراف بما يسمى باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك وإجراءاته اللاحقة يشكلان انتهاكاً لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها ويتعارضان مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وهنا في هذه القاعة المقدسة، لا بد لي من التأكيد على أن تلك الإجراءات تتعارض أيضاً مع القرار التاريخي ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي اتخذته الجمعية العامة قبل أكثر من نصف قرن، والمعنون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة". وقد اعتمد ما يسمى بـ "إعلان العلاقات الودية" خلال دورة الجمعية العامة التي احتفلت بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد استشهدت به محكمة العدل الدولية مراراً وتكراراً باعتباره قانوناً دولياً، وهو ينص على عدة مبادئ جوهرية بالغة الأهمية لجلسة اليوم. وأود بصفة خاصة أن أبرز مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتأكيد على أن سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي مصونان. كما تؤيد قرارات أخرى للجمعية العامة تأييداً تاماً سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

واتفاقات مينسك، التي وافق عليها مجلس الأمن، والتي أيدتها بقوة من البداية، ظلت على قيد الحياة في وحدة العناية المركزة بفضل عدد من أجهزة دعم الحياة. ولكن تم الآن فصل هذه الأجهزة. وينبغي أيضاً أن ننشغل بمسألة الحفاظ على نزاهة عمليات حفظ السلام. ولدى الأمم المتحدة خبرة طويلة مشهود لها في نشر عمليات حفظ السلام، التي لا تتم إلا بموافقة البلد المضيف.

لقد حان وقت ضبط النفس والتعقل والتهدئة. لا مكان للإجراءات والبيانات التي من شأنها أن تدفع هذا الوضع الخطير إلى الهاوية. لقد

إننا حاليا في خضم أكبر أزمة أمنية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وثمة طرف واحد هو الذي تسبب في الأزمة ويقوم بتصعيدها بصورة أحادية - وهذا الطرف هو الاتحاد الروسي. إن اتهامات روسيا ضد أوكرانيا سخيفة. فأوكرانيا لم تهدد أو تهاجم أحدا قط. ولم تخطط أوكرانيا مطلقا لاتخاذ أي إجراء من هذا القبيل، ولا تعتزم ذلك. ولم تخطط أوكرانيا قط ولا تخطط لشن أي هجوم عسكري في دونباس. كما أنها لم تخطط ولا تخطط للشروع في أي استفزازات أو أعمال تخريبية.

ومن السخف في نهاية المطاف الإشارة إلى أن أوكرانيا ستضع خططا كهذه وتنتظر شهورا حتى تحشد روسيا قوة عسكرية هائلة على طول حدودنا قبل المضي قدما في تلك الخطط المزعومة. إن هذا العبث مناف لأساسيات المنطق. ولا تقل سخافة عن ذلك الاتهامات الموجهة إلى أوكرانيا بتصعيد الحالة من خلال الحصول على أسلحة دفاعية من شركائها. وأود أن أشدد على أن السبب الوحيد الذي يدفع أوكرانيا إلى تعزيز دفاعاتها هو الإجراءات العسكرية والسياسية المستمرة والمخطط لها من جانب روسيا. إن تصرفات روسيا وتصريحاتها مشينة ومرعبة وتتخطى بكثير تهديد أوكرانيا.

في خطابه هذا الأسبوع، أنكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين علنا حق أوكرانيا في الوجود. وينبغي لأي شخص قد يعتقد أنني أبالغ بصفتي وزير خارجية أوكرانيا أن يشاهد خطابه المرعب فحسب. وبقلوب يعتصرها الألم، يتعين علينا جميعا الاعتراف بالواقع القاتم لحكم عدواني وانتقامي جديد يبرز في أوروبا.

إن هذه هي المرة الرابعة التي تجتمع فيها الجمعية العامة لمناقشة الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. ومع ذلك، فهذه هي المرة الأولى التي نعمل فيها ذلك على خلفية الواقع الجديد الذي أوجده اعتراف روسيا غير القانوني بإقليمين أوكرانيين. إن خلفية مناقشتنا اليوم أكثر خطورة بكثير، حيث تهاجم روسيا المبادئ الأساسية للسلام والأمن الدوليين وركائز الأمم المتحدة، وكما ذكرت سابقا، عين وجود الدولة الأوكرانية - وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة.

لقد وقعت أوكرانيا على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ وجعلت المبدأ المكرس في مادته ٢ حجر زاوية في

وأنا ملتزم التزاما كاملا بدعم جميع الجهود الرامية إلى حل هذه الأزمة دون مزيد من إراقة الدماء. وتظل مساعي الحميدة متاحة. ولا يمكننا التراخي في البحث عن حل سلمي، ولن نتوانى عن ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديمتري كوليبا، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لقيادتك، سيدي الرئيس، على رأس هذا الجهاز الرئيسي التمثيلي لتقرير السياسات في الأمم المتحدة. لقد اخترت كلمة "الأمل" شعارا لرئاستكم. ويهيمن نفس الشعور حاليا على عقليات الأوكرانيين والناس في جميع أنحاء العالم - الأمل في السلام، والأمل في أن يسود الحس السليم، والأمل في أن تخفف الدبلوماسية من حدة التوترات. ومع ذلك، نحن اليوم بحاجة إلى أكثر من مجرد الأمل. إننا بحاجة إلى إجراءات سريعة وملموسة وحازمة - نوع جديد من الإجراءات من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتناسب مع مستوى التهديد الذي يواجهه ليس أوكرانيا فحسب، بل يواجهنا جميعا بسبب المسار العدواني لروسيا.

ويحتاج شعب أوكرانيا إلى أن يتخذ شركاؤه الاستراتيجيون والمجتمع الدولي إجراءات. إننا نشهد منعطفا حاسما في تاريخ العالم، وستحدد أعمالنا اليوم معالم هذا المنعطف لعقود قادمة. وكلنا نقرأ كتب التاريخ. وشاهدنا جميعا أفلاما عن الأخطاء التي ارتكبتها السياسيون في الفترة التي سبقت عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩. وسمعنا جميعا عن مآثر أجدادنا والثلث الكارثي الذي دُفع لهزيمة الشر الانتقامي في أوروبا.

ولا يوجد واجب أكثر أهمية اليوم من تجنب تكرار أخطاء الماضي. إنني أؤمن بقوة العالم الحر وقدرتنا المشتركة على تجنب كارثة مدمرة جديدة في أوروبا لن تتمكن أي دولة من تفاديها. ولهذا السبب، أخطب الجمعية اليوم بالنيابة عن أكثر من ٤٠ مليون أوكراني يرغبون ببساطة في العيش في سلام ورخاء، وليس في خوف وترهيب وليس تحت نيران روسيا وقنابلها وقصفها.

في الجامعة حاملا درجة في القانون الدولي وإيماننا قويا بتعددية الأطراف. وبعد سنوات عديدة من ممارسة الدبلوماسية، لا أزال أؤمن بأهمية القواعد في كبح العدوان وقوة عملنا الجماعي والحازم. وأنا واثق أن روسيا ستتوقف إذا سعت الأمم المتحدة إلى أن تصبح جهة فاعلة قوية واستباقية لا تخشى اتخاذ إجراء حازم وتستخدم كل قوتها وقدراتها.

وفي ذلك السياق، أرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام بالأمس، فقد كان مختلفا حقا في لهجته. ونحن بحاجة إلى أن تتبع تلك الكلمات المهمة إجراءات حاسمة من نفس النوع. وتبدي روسيا بوادر تدل على استعدادها لمواصلة تصعيد عدوانها على أوكرانيا. وليس لدينا سوى وقت محدود لوقف هذا العدوان وردعه واحتوائه. وتشكل كل ساعة نقاعس فيها عن العمل الآن تهديدا لحياة الأوكرانيين، ليس فقط من يعملون في الجيش ولكن أيضا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وهو تهديد متصاعد لأمننا العالمي الجماعي وحريتنا.

وتتوقع أوكرانيا من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة وفورية ومتناسبة. والأمم المتحدة هي المنظمة التي يجب أن تتحلى بروح القيادة بدلا من مجرد الإدانة. ويجب عليها أن تتخذ إجراءات ملموسة لوقف آلة الحرب الروسية دون الدخول في نزاع دموي من شأنه أن يتسبب في وقوع آلاف من الضحايا والدمار والمعاناة. وأنا لا أريد ذلك، وأوكرانيا لا تريد ذلك والعالم لا يريد ذلك. ونحن بحاجة إلى المساعدة الفورية من المجتمع الدولي لمنع روسيا من المضي قدما في خططها العدوانية.

وتؤمن أوكرانيا بالمساعي الدبلوماسية. ولا نرى بديلا عن إيجاد الحلول السلمية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ولا تزال هناك فرصة لتعلي الدبلوماسية كلمتها، حتى مع استمرار روسيا في تصعيدها واستفزازاتها. وقد تظاهرت روسيا لعدة أشهر ببذل المساعي الدبلوماسية بينما كانت ترسل المزيد والمزيد من القوات إلى حدودنا وأراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. ويبلغ عدد القوات الآن أكثر من ١٥٠.٠٠٠ جندي.

وبموجب وثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا، تتدرج هذه الأفعال تحت

سياستها الخارجية. وتخلت دولتنا طوعا عن ترسانتها النووية بموجب الضمانات الأمنية للدول النووية وتحملت سنوات من الهجوم من جانب إحدى تلك الدول، وهي عضو دائم في مجلس الأمن.

وقبل يومين، في ٢١ شباط/فبراير، اعترف الرئيس الروسي بما يسمى استقلال الأجزاء المحتلة مؤقتا في منطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين وأمر بنشر القوات المسلحة الروسية في هاتين المنطقتين. وهذه إهانة للأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وهجوم عليها، وهي ضربة قاصمة لسنوات من عملية السلام، وتشكل انسحاب روسيا من جانب واحد من اتفاقات مينسك.

إن ما يحدث الآن في شرق أوكرانيا، حيث يتوالى وصول الدبابات الروسية، وعلى طول الحدود الأوكرانية، حيث تتجمع القوات الروسية بأعداد هائلة، يتعين أن يكون مصدر قلق للجميع. وأحذر كل دولة ممثلة في هذه القاعة اليوم من أنه لن يتمكن أحد أن يظل بمنأى عن الأزمة إذا قرر بوتين أن بإمكانه المضي قدما في عدوانه على أوكرانيا. وستواجه جميع الحكومات والشعوب عواقب مؤلمة إلى جانب حكومة بلدنا وشعبنا، ولهذا السبب نحتاج إلى اغتنام هذه الفرصة الأخيرة للعمل على وقف روسيا عند حدها. ومن الواضح أن الرئيس بوتين لن يتوقف بمحض إرادته.

إن بداية حرب واسعة النطاق في أوكرانيا ستؤدي إلى نهاية النظام العالمي الحالي. وإذا لم تواجه روسيا ردا قاسيا وسريعا وحاسما الآن، فإن ذلك سيعني الانهيار التام لنظام الأمن الدولي والمؤسسات الدولية المكلفة بالحفاظ على النظام الأمني العالمي. وهذا سيناريو قاتم قد يعيدنا إلى أحلك أوقات القرن العشرين. ولن نتوقف روسيا عند أوكرانيا. وإذا نجح عضو دائم في مجلس الأمن في انتهاك جميع القواعد، فإن جهات فاعلة أخرى ستحذو حذوه وتسير على خطاه. وتحاول روسيا أن تثبت أن الأمم المتحدة ضعيفة وغير قادرة على اتخاذ القرارات والدفاع عن مبادئها الأساسية - وأن القواعد لا تنطبق على روسيا وبوتين.

فما الدور الذي تراه روسيا للأمم المتحدة؟ إنها ترى عصبة جديدة للأمم. ويجب أن نحول دون حصول روسيا على ما تريد. وقد تخرجت

الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، سلم رئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، الأمين العام قائمة تضم أكثر من ١٠٠ أوكراني من دونباس وشبه جزيرة القرم ممن جرى احتجازهم أو الحكم عليهم أو حتى نقلهم بشكل غير قانوني من الأراضي المحتلة إلى الاتحاد الروسي. ونكرر دعوتنا إلى الأمين العام بأن يبذل المساعي الحميدة وييسر الإفراج الفوري عنهما. وأقدر استعداد الأمين العام للقيام بذلك.

ولا تدافع أوكرانيا اليوم عن الأمن العالمي فحسب، بل أيضا عن الحرية والديمقراطية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتعتمد الحياة السلمية لملايين من الناس في أوروبا وحول العالم فضلا عن مستقبلهم على القواعد التي تحاول روسيا تدميرها. ويجب أن تكون الغلبة للدبلوماسية والمحافل الدولية وعليهما أن تضعا حدا للعدوان الروسي. ومنذ عام ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية العامة ١١ قرارا، لتؤكد من جديد التزامها بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا وتدين الاحتلال المؤقت لروسيا للأراضي الأوكرانية. ولم ولن تقبل الجمعية العامة شعار الروسي القائل بأن "قضية شبه جزيرة القرم قد أغلقت". وتصر قوة الاحتلال على تدمير هوية الأوكرانيين والسكان الأصليين لشبه الجزيرة، تتار القرم. فمنذ عام ٢٠١٤، اضطر أكثر من ٦٤ ٠٠٠ مواطن أوكراني إلى مغادرة شبه جزيرة القرم والانتقال إلى البر الرئيسي لأوكرانيا جراء الخوف والاضطهاد نتيجة لنشاطهم السياسي أو الحقوقي والتمييز على أسس عرقية ودينية. ولا يزال الاضطهاد السياسي مستمر بلا هوادة.

ومن بين آخرين، لا يزال ناريمان دزيليالوف، النائب الأول لرئيس مجلس تتار القرم وأحد المشاركين في المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم، وراء القضبان. وهو واحد من أكثر من ١٠٠ سجين سياسي في الكرملين. وفي ١٦ شباط/فبراير، حكمت محكمة في سيمفروبول على الصحفي فلاديسلاف يسيبينكو بالسجن ست سنوات استنادا إلى تهمة ملفقة. وهو واحد من ١٤ صحفيا أوكرانيا في سجون روسيا. وقد تستمر روسيا في التظاهر بأنها لا تنتهك أي معايير ومبادئ دولية. بيد أن تقارير الأمين العام وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثاتها، فضلا عن تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تشهد جميعها على عكس ذلك.

مسمى "الأنشطة العسكرية غير العادية"، التي تتطلب تفسيراً. ومع ذلك، رفضت روسيا باستمرار تقديم أي تفسير من هذا القبيل وشرعت في التهديدات بدلا من ذلك.

وحشدت روسيا في البحر الأسود وبحر آزوف ما لا يقل عن ٤٦ سفينة عسكرية. وتعلق بشكل روتيني أجزاء كبيرة من البحرين بحجة إجراء مناورات بحرية. غير أنه من الناحية العملية، يكاد الأمر أن يكون حصارا مفروضا على الموانئ البحرية الأوكرانية، مما يشكل هجوما على حرية الملاحة العالمية - وهو أحد المبادئ المقدسة للقانون الدولي. وتعمل آلة الدعاية الروسية على قدم وساق. وهي تحاول يائسة خلق ذريعة لشن مزيد من العدوان على أوكرانيا. ونرفض رفضا قاطعا جميع التلميحات الروسية بشأن أي عمليات عسكرية هجومية مزعومة تشنها أوكرانيا في دونباس. فنحن لم نقم بمثل هذه الأفعال ولا نعتزم القيام بها. ونظل ملتزمين بالتوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية. ونعمل، بالتعاون مع شركائنا، على زيادة الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوترات وتسوية الحالة من خلال الحوار الدبلوماسي.

ونشهد حاليا زيادة كبيرة في قصف قوات الاحتلال الروسية للأراضي الأوكرانية والهياكل الأساسية المدنية. وأصاب نيران المدفعية من الأراضي المحتلة من على خط التماس في دونباس روضة أطفال في بلدة تدعى ستانيسيا لوهانسكا ومدرسة في فرويفكا، وهما من بين أحدث الأمثلة المروعة. وليس لاعتراف روسيا بما يسمى "بالجمهويتين" أي آثار قانونية. فهو يؤكد فحسب تورط البلد نفسه كطرف في النزاع المسلح في دونباس، وهو ما نفاه بشدة لسنوات عديدة. والحالة في دونباس المحتلة مزرية منذ سنوات، حيث يعيش السكان في مناخ من الخوف والفوضى وانعدام الأمن.

ولا يزال يتعذر على بعثات حقوق الإنسان والبعثات الإنسانية الوصول إلى سجن إيزولياتسيا السري سيئ السمعة في دونيتسك المحتلة، الذي لا يزال يُستخدم معسكرا للاعتقال في أوروبا في القرن الحادي والعشرين. وقد مر مئات الأشخاص عبر المعسكر حيث أجبروا على أداء الأعمال الشاقة وتعرضوا للإذلال والتعذيب. وأبلغ أيضا عن حالات قتل خارج نطاق القضاء. وتواصل روسيا عرقلة

الأمنية التي أوجدتها روسيا. وتتألف الصيغة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى أوكرانيا وألمانيا وتركيا. هذا هو الشكل الذي نحاول عقده. وأود أن أؤكد من جديد أن أوكرانيا اقترحت قبل بضع سنوات نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا. ولم يتخذ مجلس الأمن حتى الآن القرارات اللازمة.

وتقترح أوكرانيا الجمع بين سياسة الجزاءات الصارمة وتعزيز أوكرانيا وإبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة من أجل إقناع روسيا بوقف التصعيد وإعطاء الأولوية للدبلوماسية. ونحضر الدول الأعضاء على استخدام جميع الوسائل المتاحة لحماية أوكرانيا وردع روسيا. وأي إجراء يتخذ لتحقيق هذه الغاية موضع تقدير. إننا ممتنون للإجراءات التي اتخذتها بالفعل عدة بلدان. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لإخماد الحريق في وسط أوروبا، الذي على وشك أن يتأجج.

يجب أن تنتهي الأزمة الأمنية الروسية بعودة روسيا إلى طريق الدبلوماسية. ونهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية ألا تعترف بأي تغيير في وضع منطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء أو القيام بأي معاملات قد تفسر على أنها اعتراف بأي تغيير في ذلك الوضع. إن عدم وجود رد فعل حازم أو اتخاذ موقف محايد لن يسهم إلا في مزيد من التصعيد والمعاناة، التي يؤسفني أن أقول أنها لن تقتصر على حدود أوكرانيا وأراضيها. بل على العكس من ذلك، لا يزال بإمكان الدبلوماسية النشطة والرسائل السياسية القوية والعقوبات الاقتصادية الصارمة وتعزيز أوكرانيا أن تجبر موسكو على التخلي عن خططها العدوانية. ويمكن للعمل السريع والحازم من قبل الأمم المتحدة أن يستعيد الدور القيادي للمنظمة في هذه اللحظة التاريخية والمظلمة.

ويجب على روسيا سحب قواتها من أراضي أوكرانيا ذات السيادة. ويجب على روسيا أن تكف عن زعزعة استقرار الحالة الأمنية الدولية. فنحن الأوكرانيون نريد السلام. ونريد حل جميع المسائل عن طريق الدبلوماسية. ونحن مستعدون لجميع السيناريوهات المحتملة وحماية أرضنا وشعبنا إذا شنت روسيا المزيد من الهجمات. ولن نتردد أوكرانيا

وإن كانت روسيا لا تتفق مع القرارات والتقارير التي أشرت إليها، فينبغي لها ببساطة أن تتيح لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول إلى شبه جزيرة القرم. إن إمكانية وصول المنظمات الدولية إلى الأراضي المحتلة أمر بالغ الأهمية. وتضمن أوكرانيا هذا الوصول إلى جميع أنحاء أراضيها التي تسيطر عليها الحكومة وتواصل مطالبة الجانب الروسي بأن يفعل الشيء نفسه في الأراضي المحتلة.

لقد شهد العالم كله اليوم أن روسيا ستحول إلى تهديد وابتزاز المجتمع الدولي لإغلاق قضية شبه جزيرة القرم، التي تعد إحدى النقاط في قائمتها الطويلة لما يسمى بالمطالب الأمنية الأخيرة. وتواصل أوكرانيا جهودها الرامية إلى إنهاء احتلال شبه جزيرة القرم بالوسائل السلمية. والمنبر الدولي لشبه جزيرة القرم أداة مصممة خصيصا لتحقيق تلك الغاية. إننا ممتنون حقا لجميع البلدان التي تدعم المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم. فمشاركتها النشطة في المنبر أساس سليم لنجاحنا في المستقبل. ونحن منفتحون على انضمام أعضاء جدد، وأدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى أن يفعلوا ذلك، سواء كانوا دولا أو منظمات دولية - ونرحب بالجميع. ونتوقع أن تجد الأمم المتحدة الطرائق المناسبة للمشاركة في تلك المبادرة، التي أنشئت على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد قدمت أوكرانيا إسهاما تاريخيا في الأمن العالمي عندما نزعنا سلاحها النووي في عام ١٩٩٤، وتخلت بذلك عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم. وليست لدينا خطط لاستعادة الأسلحة النووية. واليوم نتوقع من العالم أن يكفل أمننا بالمثل بإجراءات مناسبة من حيث النطاق والحزم في مواجهة مستوى تاريخي من التهديد، ولهذا السبب طلبت أوكرانيا إجراء مشاورات عاجلة بموجب الفقرة ٦ من مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية.

إن العالم مدين لأوكرانيا بأمنها. وقد بدأ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي صيغة جديدة من المفاوضات لتسوية الأزمة

من هذا القبيل سيلحق خسائر فادحة بالأوكرانيين، ولكنه سيلحق أيضا ضررا بالروس، حيث يقع البلدان كلاهما ضحية لحرب غير ضرورية من اختيار الكرملين. ولذلك، من الضروري أن نقابل أعمال روسيا العدوانية بتضامن وقوة، بما في ذلك من خلال جزاءات منسقة، من أجل فرض تكلفة باهظة على مصالح روسيا واقتصادها. وقد أعلنت المملكة المتحدة أمس عن جزاءات جديدة تستهدف أصولا روسية بالمليارات. إنها أكبر حزمة عقوبات ضد روسيا في التاريخ البريطاني وهي جزء من عملنا المنسق وجهودنا لفرض الجزاءات إلى جانب حلفائنا.

ومع ذلك فقد أوضحنا أن تلك الإجراءات مع حلفائنا ليست سوى البداية. وإذا واصلت روسيا حملتها العدوانية، فلدينا مجموعة أخرى من الجزاءات الجاهزة للتطبيق. ونحث المجتمع الدولي الأوسع على الانضمام إلينا في ذلك الجهد. ويتعين على الكرملين أن يفهم قوة الإدانة العالمية لحرب الرئيس بوتين الاختيارية.

ودعونا نتوقف لبرهة. ودعونا نفكر. فهذا الأسبوع بالذات يصادف مرور ثماني سنوات على ضم روسيا غير القانوني للقرم ومدينة سيفاستوبول. كما أنه يصادف مرور ثماني سنوات على استيلاء روسيا بالقوة على ١٠ ٠٠٠ ميل مربع من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والتزاماتها الدولية. وقد مرت ثماني سنوات أيضا منذ أن ذكرنا في الجمعية العامة، من خلال القرار ٢٦٢/٦٨، بالتزامات جميع الدول بموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة عضو في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وبعد ثماني سنوات، وبشكل مأساوي، ها نحن مرة أخرى نواجه عدوانا روسيا على سيادة أوكرانيا. وكما أوضح الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإن التدابير الأحادية الجانب التي اتخذتها روسيا تتناقض بشكل مباشر مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. وتشكل أعمالها تحديا أساسيا للسلام والأمن العالميين وللنظام الدولي الذي نعتمد عليه جميعا، والذي يجب علينا جميعا، بنفس القدر من الأهمية، حمايته. ويجب أن ندين معا العدوان الروسي بشكل قاطع وأن نوقف طموحات الرئيس بوتين التوسعية.

في ممارسة حقها الأصلي في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ردا على الهجمات المسلحة التي يشنها الاتحاد الروسي.

إن الأيام المقبلة ستكون على الأرجح آخر فرصة سانحة للقيام بما لا تتوقع روسيا من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تفعله، وهو تحديدا، إظهار قدرة واستعداد غير مسبوقين للعمل من أجل وقف العدوان. وبغض النظر عن العلاقات التي نطورها فيما بيننا، فإن من واجبنا في نهاية المطاف أن ندافع عن ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي البارون طارق أحمد، وزير الدولة لشؤون جنوب آسيا وشمال أفريقيا والأمم المتحدة والكونغرس في وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة ثابتة في دعمها لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. إننا نقف مع شعب أوكرانيا. نقف مع حقهم في تحديد مستقبلهم. إن قرار الرئيس بوتين بالاعتراف بما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية كدولتين مستقلتين يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن روسيا اختارت طريق المواجهة بدلا من طريق الدبلوماسية والحوار. وقد أمر بوتين قواته بدخول الأراضي الأوكرانية، وهو ما يرقى إلى غزو آخر لأوكرانيا.

وفي كل خطوة، ظلت روسيا ترفض عروض الدبلوماسية وتتجاهل التزاماتها الدولية - وهي التزامات وافقت عليها هي نفسها والتزمت بها. وبدلا من ذلك، واصلت حملة لإعادة رسم حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا بالقوة. من المهم للغاية أن نرد نحن في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نفهم الطبيعة الخطيرة لما نحن فيه اليوم. يجب علينا معا أن ندعو روسيا إلى التقيد بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة التي أنشئت - كما قلتم بنفسكم، السيد الرئيس - تحديدا لإنهاء ويلات الحرب. يجب أن يسود السلام.

ويجب علينا أن نسلط الضوء على التكلفة البشرية وأن نستجيب للعواقب الإنسانية لأي عمل عسكري روسي آخر. نحن نعلم أن عملا

ولا يوجد شيء يمكن إضافته إلى تلك الكلمات الواضحة وضوح الشمس. ويأتي عمل روسيا غير المسؤول والاستفزازي في وقت يشهد حشدا عسكريا ضخما على طول الحدود الأوكرانية. وقد شهدنا تصاعدا مثيرا للقلق في انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط التماس. كما شهدنا تدفقا مقلقا للمعلومات المضللة وعمليات العلم الزائف المصممة لخلق ذرائع للتوغل العسكري.

وكان ينبغي أن يكون هذا الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات، عندما تتعرض حياة الناس للخطر، هو الوقت المناسب لوقف التصعيد والاستجابة لنداءات مجلس الأمن المتكررة ببذل الجهود الدبلوماسية. وبدلا من ذلك، اختارت روسيا مهاجمة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية مرة أخرى، بعد ثماني سنوات من استيلاء روسيا على القرم وضمتها بشكل غير قانوني. وقد أدانت الجمعية العامة ذلك الانتهاك لميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن تفعل ذلك مرة أخرى.

وأشيد باستمرار ممارسة أوكرانيا لضبط النفس في مواجهة العدوان الروسي وأرحب بالتزام الرئيس زلنسكي بإيجاد مخرج سلمي ودبلوماسي. ومنذ عام ٢٠١٤، بذلت فرنسا وألمانيا قصارى جهدهما للعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في شرق أوكرانيا على أساس اتفاقات مينسك. وتوقيع روسيا موجود على تلك الاتفاقيات. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، لم يدخر المستشار شولتس ووزيرة الخارجية بيربوك جهدا في السعي إلى العمل مع روسيا دبلوماسيا، بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الفرنسيين. ونحن على استعداد لرسم طريق للمضي قدما بغية تعزيز الثقة والاستقرار والأمن في أوروبا. ولدينا إطار راسخ للقيام بذلك، أي في المجلس المشترك بين الناتو وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي إطار صيغة نورماندي.

ويجب التقيد فوراً بوقف إطلاق النار في دونباس. وندين استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف العشوائي للبنى التحتية المدنية، اللذين يشكلان انتهاكات واضحة لاتفاقات مينسك. ويجب وقف ذلك. ونشيد بالممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمحاولته عقد دورة استثنائية لفريق الاتصال الثلاثي. وفرنسا وأوكرانيا وبلدي، ألمانيا، على استعداد

ويجب أن نلزم روسيا بالوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن نقول لها بوضوح شديد إن عليها التراجع، وأن تختار السلام وليس الحرب، بينما نبعث أيضا برسالة واضحة جدا إلى شعب أوكرانيا بأننا في المجتمع الدولي وفي الأمم المتحدة نقف معه في وقت حاجته. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توبياس ليندندر، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا.

السيد ليندندر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في وقت حافل بالتحديات. وقبل يومين، شكك رئيس دولة عضو في المنظمة في كيان الدولة لعضو آخر عندما قال: "أوكرانيا لم يكن لديها في الواقع التقاليد المستقرة التي يمتلكها كيان الدولة الحقيقية". ويجب أن نأخذ تلك الكلمات على محمل الجد. وتبرز بعض الأسئلة المهمة. ماذا يعني للمنظمة أن تفسر إحدى الدول وجود دولة أخرى على أنه حادث تاريخي مؤسف، وبالتالي تشكك في حقها في الوجود؟ وماذا يعني لهدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلام والتنمية إذا حاول المزيد من البلدان إرجاع التاريخ إلى الوراء بطريقة مماثلة؟ وماذا يعني للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد أن تعتقد الدول أن بإمكانها الهيمنة على الدول الأخرى ووضعها تحت الوصاية استنادا إلى رؤيتها الخاصة للتاريخ؟

وما زلنا لا نملك الإجابات على كل تلك الأسئلة. ومن الواضح الآن أن قرار روسيا بالاعتراف بما يسمى جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين المعلنتين من جانب واحد يمكن أن يشكل ضربة قاتلة للنظام الدولي القائم على القواعد وللطريقة التي تعمل بها المنظمة منذ عقود. وروسيا تنتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى رص الصفوف ورفض هذا الإجراء بشدة. وإذا لم نفعل ذلك، فإن ما يحدث في أوكرانيا اليوم يمكن أن يحدث للدول الأعضاء الأخرى غدا. وينبغي للجميع في الجمعية العامة أن يدركوا ذلك. ولذلك فقد أحطنا علما ببالغ الامتنان بكلمات الأمين العام الذي قال:

"إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ليست قائمة انتقائية. ولا يمكن تطبيقها بشكل انتقائي. وقد قبلتها الدول الأعضاء جميعا ويجب عليها أن تطبقها جميعا".

سأتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا والبوسنة والهرسك وأيسلندا والنرويج وجورجيا وموناكو.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وندين بشدة قرار الرئيس بوتن الاعتراف بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في إقليم دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ككيانين مستقلين، والقرار الذي أعقب ذلك بإرسال قوات روسية إلى تلك المناطق. وإذا كان هناك أي شك، فقد أوضح الأمين العام أن قرار الاتحاد الروسي يشكل انتهاكاً للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهو يقوض سيادة أوكرانيا واستقلالها ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والاتفاقات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ومذكرة بودابست.

قرار روسيا ينتهك بوضوح اتفاقات مينسك. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة عدوان روسيا المستمر على أوكرانيا، بما في ذلك من خلال حشدها العسكري غير المسبوق بالقرب من الحدود الأوكرانية وفي البحر الأسود، ومن خلال نشر قوات قتالية في بيلاروس وإجراء تدريبات مشتركة معها. وندعو روسيا إلى وقف التصعيد والالتزام بالقانون الدولي والانخراط بشكل بناء في حوار من خلال الآليات الدولية القائمة. ويرد الاتحاد الأوروبي على تلك الانتهاكات الأخيرة بتنفيذ تدابير تقييدية إضافية، بما في ذلك على جميع العلاقات الاقتصادية مع المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، فضلاً عن تصنيف الأفراد والكيانات المسؤولين عن تقويض السلامة الإقليمية لأوكرانيا، بالتنسيق مع شركائنا.

إن تصرفات روسيا السابقة والحالية ضد أوكرانيا ليست مسألة تخص أوكرانيا أو أوروبا فحسب. ولها آثار عالمية وخيمة. إن انتهاكات المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ضد دولة أخرى هي مصدر قلق عالمي بالغ. وتتنطبق تلك القواعد على الجميع، وتقع

للعقد اجتماع آخر في إطار صيغة نورماندي أو تحت رعاية مؤتمر القمة الذي اقترحه أوكرانيا. وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيوية لرصد الوضع في شرق أوكرانيا، ولهذا السبب لا يزال الموظفون الألمان المعارون في الميدان. ويجب السماح لبعثة الرصد الخاصة بالاضطلاع بولايتها بالكامل.

ونحن نريد حل هذه الأزمة من خلال الدبلوماسية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يتعين على روسيا أن تغير مسار عملها على الفور. أولاً، أحث روسيا على وقف التصعيد الآن وسحب قواتها من أوكرانيا، وخاصة من الكيانات المعلنة ذاتياً وشبه جزيرة القرم، وكذلك من حدود أوكرانيا. ثانياً، يتعين على روسيا أن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من خطر نشوب نزاع عسكري كامل مع أوكرانيا. ثالثاً، أحث روسيا على أن تلغي فوراً قرارها بالاعتراف بالكيانات الانفصالية.

هل نحترم السلامة الإقليمية والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟ وهل نتمسك بميثاق الأمم المتحدة؟ وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامنا بتلك المبادئ فيما يتعلق بأوكرانيا وما بعدها. وإلى جانب حلفائنا وشركائنا، لن تدخر ألمانيا جهداً لإيجاد طريق دبلوماسي للمضي قدماً. وسنظل ثابتين في دعمنا لأوكرانيا وميثاق الأمم المتحدة. ومن واجبنا المشترك أن نظل ملتزمين بنظام قائم على القواعد والتعاون القائم على الثقة والمضي قدماً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وندعو كل عضو في المنظمة إلى الانضمام إلى تلك الجهود.

وقد حان الوقت الآن لرفع الصوت دفاعاً عن النظام الدولي لميثاق الأمم المتحدة ضد العدوان الانفرادي بصورة مشتركة وحاسمة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على حضوره وإحاطته الإعلامية هذا الصباح، وعلى السلطة القانونية والأخلاقية والسياسية لمكتبه في توضيح الآثار المترتبة على ما نشهده حالياً في القارة الأوروبية ومدى ارتباطه بميثاق الأمم المتحدة.

لسيطرة حكومة أوكرانيا، ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الزيادة الأخيرة في انتهاكات وقف إطلاق النار وأوامر التعبئة الصادرة عن سلطات الأمر الواقع في المناطق التي لا تخضع حالياً لسيطرة حكومة أوكرانيا. وندين استخدام الأسلحة الثقيلة ونذكر بأن قصف الهياكل الأساسية المدنية يمثل انتهاكا واضحا لوقف إطلاق النار واتفاقات مينسك والقانون الدولي الإنساني. ويشيد الاتحاد الأوروبي بموقف أوكرانيا من ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات المستمرة والمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار البلد، كما سمعنا من على هذا المنبر صباح اليوم في الملاحظات التي أدلى بها وزير الخارجية الأوكراني.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها المحفل المناسب لمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الأطراف المعنية، بما فيها روسيا. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للمشاركة في تعزيز الآليات القائمة لضمان الشفافية العسكرية والقدرة على التنبؤ ودعم الجهود المتعلقة بتحديد الأسلحة، ولا سيما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، نحث روسيا على التقيد بالتزاماتها بموجب وثيقة فيينا، ولا سيما توفير الشفافية الكاملة بشأن أنشطتها العسكرية في المنطقة، واستضافة زيارات إلى المناطق التي تثير القلق، واتخاذ خطوات هامة ويمكن التحقق منها لتهدئة الحالة، وتقديم معلومات عن إعادة نشر الوحدات الروسية من مواقع المناورات العسكرية.

ونعرب أيضا عن تأييدنا للمشاركة القيمة لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورصدها المحايد. ولذلك، يساورنا قلق عميق إزاء استمرار روسيا في اتخاذ إجراءات لعرقلة وجود هذه البعثة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا. وهذه الآلية مكلفة برصد كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ونحث روسيا على احترام ولاية بعثة الرصد هذه، على النحو الذي وافقت عليه جميع الدول المشاركة، وضمان رفع جميع القيود التي تؤثر على عمل البعثة فورا. ونأسف مرة أخرى لاستهداف أصول البعثة.

على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن التمسك بالميثاق.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما المبادئ الأساسية للأمن الأوروبي ويؤكد من جديد التزامها الكامل بها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزامات التي انضمت إليها روسيا نفسها. وتشمل تلك المبادئ، على وجه الخصوص، المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها وحرية الدول في اختيار ترتيباتها الأمنية أو تعديلها. هذه المبادئ غير قابلة للتفاوض ولا تخضع للتفتيش أو إعادة التفسير. ويشكل انتهاكها من جانب روسيا عقبة أمام إيجاد حيز أمني مشترك في أوروبا ويهدد السلام والاستقرار في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم. وما يحدث في أوكرانيا يؤثر على أمن كل دولة عضو في الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو روسيا إلى احترام مبادئ الميثاق، وخفض التصعيد، والانخراط في نوع الدبلوماسية الجدية التي قدمناها والتي كررها الأمين العام وأيدها.

وندعو روسيا إلى الانخراط بشكل بناء في صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي بغية تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). تحتاج روسيا بشكل عاجل إلى تهدئة التوترات الناجمة عن الحشد العسكري على طول حدودها مع أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم ووقف استفزازاتها وخطابها العدواني. ويجب على روسيا أن تغير مسارها وأن تسهم بشكل بناء في المفاوضات بصيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية، تمشيا مع ما تم الاتفاق عليه في اجتماعات نورماندي الأربعة الأخيرة في باريس وبرلين.

ونرحب بمحاولات الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقد دورات استثنائية لفريق الاتصال الثلاثي لنزع فتيل التوترات. ونتوقع من روسيا أن تقبل الدعوة إلى هذه الاجتماعات في المستقبل. كما ندعو روسيا إلى التوقف فورا عن تأجيج الصراع وإزالة القوات والمعدات الروسية المنتشرة بشكل غير قانوني في المناطق التي لا تخضع حالياً

للأراضي أو ميزة خاصة ناجمة عن العدوان. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تظل ثابتة في سياستها المتمثلة في عدم الاعتراف بالضم غير القانوني الذي أقدمت عليه روسيا. ونرحب بجهود أوكرانيا لمواصلة السعي إلى تحقيق العدالة باستخدام الصكوك القانونية والمحاكم الدولية.

ولا تزال عسكرة روسيا المستمرة لشبه جزيرة القرم تؤثر سلباً على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود وخارجها. وندعو روسيا إلى الامتناع عن إعاقة الممارسة القانونية للحقوق والحريات في مجال الملاحة البحرية من بحر آزوف وإليه، وفقاً للقانون الدولي. ونؤكد من جديد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولا تزال نشعر بقلق بالغ إزاء قيام الاتحاد الروسي بنقل منظومات أسلحة متطورة وأفراد عسكريين إلى شبه الجزيرة منذ آذار/مارس ٢٠١٤. وكما هو موثق في التقارير ذات الصلة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فرضت الجنسية الروسية والتجنيد في القوات المسلحة للاتحاد الروسي على سكان القرم، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وقد أُجريت انتخابات تشريعية روسية بصورة غير قانونية، وأجري تعداد للسكان في محاولة لإضفاء الشرعية على الضم غير القانوني لشبه الجزيرة. وكل تلك التطورات مقلقة وعدائية جداً.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء التدهور الشديد في حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم منذ أن ضمها الاتحاد الروسي بشكل غير القانوني. ويواجه سكان شبه الجزيرة انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، مثل الحق في حرية التعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. ولا تزال الاحتجازات التعسفية والإدانان منهجية. وعلى وجه الخصوص، استهدفت حالة حقوق الإنسان لتتار القرم.

ووفقاً للقرار ١٧٩/٧٦، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر، من الأهمية بمكان أن تتاح للآليات الإقليمية والدولية المعنية برصد حقوق الإنسان، فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، إمكانية الوصول السليم ودون عوائق إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي

إن الحالة الأمنية المتقلبة في شرق أوكرانيا تؤثر تأثيراً هائلاً على السكان المدنيين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أضعف الحالات في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة وعلى جانبي خط التماس، حيث يتعرض الناس لخطر القصف المستمر. ونحن نتشاطر قلقاً عميقاً إزاء معاناتهم. ونتيجة للصراع، لا يزال ٢,٩ مليون أوكراني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، إلى جميع المحتاجين دون عوائق وبصورة مستدامة. والاتحاد الأوروبي، الذي يضم ٢٧ دولة عضواً، هو أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لأوكرانيا منذ بداية الصراع. وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم المنظمات الإنسانية.

واسمحوا لي أن أنقل إلى الحالة في شبه جزيرة القرم. يصادف هذا الأسبوع مرور ثماني سنوات على بدء التصرفات السياسية والعسكرية العدائية التي تقوم بها روسيا ضد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، والتي أدت إلى الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول من قبل الاتحاد الروسي. وهذا الضم غير القانوني والإجراءات اللاحقة التي اتخذتها روسيا في شبه الجزيرة وفي المياه المحيطة بها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والمبادئ الرئيسية للنظام الدولي القائم على القواعد. فهي لا تزال تشكل تحدياً مباشراً للأمن الدولي مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على القانون الدولي، الذي يحمي سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية ووحدةها.

وتمشيا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد إدانته لتلك الانتهاكات للقانون الدولي ويواصل تنفيذ سياسة متسقة لعدم الاعتراف بالضم غير القانوني، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية، بالتعاون مع شركائنا عبر الأطلسي. وكما جاء في القرار ٢٦٢/٦٨، فإن ما يسمى بالاستفتاء الذي نظّمته روسيا في شبه جزيرة القرم في آذار/مارس ٢٠١٤ ليس له أي حجية قانونية. ونذكر بالتزام جميع الدول بعدم الاعتراف بمشروعية أي اكتساب

بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، ومذكرة بودابست. ونشدد على أن نشر القوات الروسية في إقليم دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا ليس سوى غزو لدولة ذات سيادة. والإشارة إلى تلك القوات بوصفها قوات لحفظ السلام، على حد تعبير الأمين العام، هي "تحريف لمفهوم حفظ السلام". وروسيا، بقيامها بتلك الأعمال غير القانونية، إنما تخرق التزامها بالعمل في إطار صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي لإيجاد تسوية سلمية للنزاع، بينما تنتهك أيضا قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يتطلب التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

واستخدام الاتحاد الروسي للقوة ضد أوكرانيا غير مبرر وغير مقبول على الإطلاق، ويجب أن يقابل بالوحدة والحزم والتصميم، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات إضافية، تضامنا مع أوكرانيا. إن الأعمال العدوانية والتهديدات الروسية المستمرة ضد أوكرانيا والحشد العسكري الأخير غير المسبوق والواسع النطاق في البلد والقرب من حدوده، بما في ذلك من خلال نشر قوات مقاتلة في بيلاروسيا وإجراء تدريبات مشتركة معها، لا تشكل تهديدا للأمن الأوروبي فحسب، بل للأمن العالمي أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود العسكري الروسي المتزايد في البحر الأسود وفي شبه جزيرة القرم التي تم ضمها بشكل غير قانوني، فضلا عن إغلاق أجزاء كبيرة من البحر الأسود وبحر آزوف، يزيد من خطر التصعيد في المجال البحري.

وعدم التقيد بالقانون الدولي ومبادئه الأساسية يقوض النظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف الفعالة. ونشدد على الأهمية الحاسمة للتمسك بتلك المبادئ، بما في ذلك حق جميع الدول في التساوي في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، فضلا عن حرية الدول في اختيار ترتيباتها الأمنية الخاصة. وتتضمن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق تضامنا كاملا مع أوكرانيا وتؤيد سلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتقع على عاتق روسيا مسؤولية واضحة ومباشرة بموجب القانون الدولي للعمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاع. وندعو روسيا إلى احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخفض التصعيد، واختيار الانخراط في دبلوماسية مجدية.

ومدينة سيفاستوبول. وينبغي أن يتمكن الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان ومحامو الدفاع من العمل بشكل مستقل ودون تدخل أو ترهيب لا مبرر له.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بمواصلة دعم قدرة أوكرانيا على الصمود، بما في ذلك من خلال مواجهة التهديدات السيبرانية والهجينة ومعالجة المعلومات المضللة. ونشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية برنامج الإصلاح في أوكرانيا، الذي يقوم على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد مرة أخرى اعتقادنا الراسخ بوجوب إنهاء التوترات والخلافات من خلال الحوار والدبلوماسية، وأن هذه المسألة لا تثير قلقا إقليميا فحسب، بل عالميا أيضا. إن التهديدات والانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، تضر بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع شعوب العالم.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان بحر البلطيق الثمانية - إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج، وبلدي ليتوانيا. تؤيد جميع بلداننا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة للأمين العام من أجل خفض تصعيد حاسم والجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلت مؤخرا على جميع المستويات، تواصل روسيا تكثيف أعمالها العدوانية ضد أوكرانيا بشكل كبير. وندين بشدة قرار الرئيس بوتين الاعتراف بالمنطقتين غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة في إقليمي دونيتسك ولوهانسك التابعين لأوكرانيا ككيانين مستقلين، والقرار الذي أعقب ذلك بإرسال قوات روسية إلى هاتين المنطقتين بذريعة ما يسمى بحفظ السلام. وندعو روسيا إلى التراجع عن هذين القرارين.

وكما ذكر الأمين العام والزعماء السياسيون في بلداننا بوضوح، فإن تلك الأعمال غير القانونية تزيد من تقويض سيادة أوكرانيا واستقلالها وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية،

حاليا لسيطرة أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم، وفقا للقرار ١٧٩/٧٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ونحث روسيا على سحب قواتها وعتاها من أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في مقاطعتي لوهانسك ودونيتسك، فضلاً عن المناطق المتاخمة لحدودها، والتوقف فوراً عن تأجيج النزاع. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ومستدام للنزاع من خلال الآليات الدولية القائمة. ونثني على أوكرانيا على نهجها البناء ونحث روسيا على تحمل مسؤوليتها بوصفها طرفاً في النزاع والوفاء بالتزاماتها والتقيّد بالقانون الدولي والعودة إلى المناقشات في إطار صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية.

ومن الضروري أن تتاح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حرية الوصول دون عوائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك، وفقاً لولايتها. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة، بما في ذلك الحوادث الأمنية التي تشمل موظفيها وأصولها.

إن موقف بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق واضح. فمن واجبنا، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن ندافع عن النظام الدولي القائم على القواعد. ومن الواضح أن التحديات التي تواجه ذلك النظام تؤثر على المجتمع الدولي ككل. ونحث روسيا على التقيّد بالقانون الدولي والتمسك بالتزاماتها الدولية. وشأننا شأن الأمين العام، نود أن نشير إلى الالتزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن يمتنع الأعضاء عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وأن يسووا نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية. ونشكر الأمين العام على رسالته الواضحة بشأن أعمال روسيا العدوانية وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها لاستعادة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ ببيان بتوضيح. من الواضح أن بند جدول الأعمال الذي نجتمع

وفي غضون ثلاثة أيام، ستحل الذكرى السنوية الثامنة لضم الاتحاد الروسي غير القانوني لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول. ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق تدين ذلك الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وتظل ملتزمة بتنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي المتمثلة بعدم الاعتراف، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية. وندعو الدول الأعضاء إلى النظر في اتخاذ تدابير مماثلة، وفقاً للقرار ٢٦٢/٦٨. وما زلنا ندين العسكرة المتزايدة لشبه جزيرة القرم والتدهور الشديد في حالة حقوق الإنسان هناك. ونذكر بالتزام جميع الدول بعدم الاعتراف بمشروعية أي كسب إقليمي أو أي غنم ناجم عن استخدام القوة المسلحة.

وقد أسفر النزاع الذي حرضت عليه روسيا عن مقتل حوالي ١٤ ٠٠٠ شخص، ونزوح ١,٥ مليون شخص، وأضرار لا حصر لها، ومعاناة أولئك الذين يعيشون على جانبي خط التماس. وعلاوة على ذلك، نشهد جهود روسيا المستمرة لتنسيق التكامل بحكم الواقع والتغييرات الديموغرافية المنهجية في شبه جزيرة القرم التي تم ضمها بشكل غير قانوني والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال التعجيل بإصدار جوازات السفر الروسية على نطاق واسع للمواطنين الأوكرانيين والتجنيد القسري في القوات المسلحة الروسية. وهذه التحركات تزيد من صعوبة الاضطلاع بجهود لحل النزاعات.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث عمليات احتجاز واعتقال تعسفية، ولا سيما بحق تزار القرم وأفراد الأقليات الناطقة باللغة الأوكرانية، وزيادة الضغط على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني. ويجب على روسيا أن تحترم القانون الدولي احتراماً كاملاً، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين والمسجونين بصورة غير قانونية في شبه جزيرة القرم وفي روسيا. من الضروري أن تتمكن المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان من الوصول دونما عائق إلى المناطق التي لا تخضع

مينسك، التي لم يكتف ممثل أوكرانيا خلالها بتقويض اتخاذ قرارات لا بشأن المسائل السياسية فحسب بل و بشأن المسائل الاقتصادية والإنسانية، في جملة أمور.

ولكن القادة الأوكرانيين صرحوا في الآونة الأخيرة أمام الكاميرات، وبلا وازع من ضمير، بأنهم لا ينوون الوفاء بالتزاماتهم. وربما كان آخر تأكيد لذلك هو تأكيد الممثل الدائم لأوكرانيا ذلك الموقف بشكل لا لبس فيه خلال جلسة مجلس الأمن التي عُقدت بمبادرة من وفد بلدي في ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.8968). ولم يرق زملأونا الغربيون حتى بدعوة أوكرانيا إلى الامتنال لاتفاقات مينسك. ولذلك، أصبح من الواضح أنه لا توجد آفاق أخرى لتنفيذ كييف لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات.

إن عدم رغبة كييف في النظر في مصالح عامة سكانها هو السبب المحدد في أن أوكرانيا كانت في حالة حرب منذ عام ٢٠١٤ مع مواطنيها الذين لا يتفقون مع قيم حركة "ميدان" والسياسة الحالية التي تتفادها السلطات الوطنية. والواقع أن رعاة أوكرانيا الغربيين لم يفعلوا شيئاً لإقناع كييف بالاستماع إلى شعبها، وبالتالي أظهرها معايير مزدوجة سافرة. وفي أي حالة أزمة أخرى، تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إجراء حوار مباشر شامل بين أطراف النزاع، لا يمكن من دونه حل النزاعات الداخلية. ولكن فيما يتعلق بأوكرانيا، بات كل شيء معكوساً. إن مفتاح حل أي أزمة هو الحوار المباشر الذي دأبت أوكرانيا على تخريبه.

ونشير مع الأسف إلى التصريحات التي أدلى بها الأمين العام بشأن الحالة في شرق أوكرانيا، والتي تقع خارج نطاق اختصاصه وولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد أخذنا على عاتقنا أن ننظر إلى الوراء من خلال المحفوظات ووجدنا أنه لم يحدث في نزاع آخر في التاريخ، في الماضي أو الحاضر، أن أدلى الأمين العام بمثل هذه الملاحظات عن أي بلد. أما فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، فلم يتكلم الأمين العام أبداً تأييداً للتقيد بالمتطلبات الواردة في مجموعة التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يطالب تحديداً

لمناقشته اليوم قد سُمي بشكل غير صحيح. وإذا كان له أن يجسّد الواقع، فلا ينبغي أن يشير إلى أراضٍ محتلة مؤقتاً، بل إلى أراضٍ فُقدت نتيجة للسياسة الكارهة للبشر ضد مواطنيه التي حولتها كييف إلى فكرة قومية في أعقاب انقلاب "ميدان" غير الشرعي في عام ٢٠١٤. وتستهدف هذه السياسة بصفة خاصة أولئك المواطنين الذين يجاهرون بمعارضة الانقلاب. وما برح النظام الحالي، منذ وصوله إلى السلطة بتأييد ضمني من رعاته الغربيين، ينتهك بشكل منهجي حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك على أساس الجنسية.

ونفهم أن اعتراف الاتحاد الروسي بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين سيكون محور مناقشتنا اليوم بوصفه قضية الساعة الرئيسية. وهناك قدر كبير من التكهنات والتلميحات بشأن ذلك القرار. وأود أن أشدد على أن الأحداث التي وقعت هي نتيجة مباشرة لسنوات عديدة من انتهاك كييف لالتزاماتها المباشرة بموجب مجموعة التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ومنذ اتخاذ القرار في شباط/فبراير ٢٠١٥، التزمت روسيا باستمرار بهذا الاتفاق التوفيقي المَعَد بين الأوكرانيين. وقد بذلنا كل ما في وسعنا للحفاظ على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك عن طريق عقد عدة جلسات لمجلس الأمن واجتماعات بصيغة آريا والمشاركة بنشاط في أعمال صيغة نورماندي ومجموعة اتصال مينسك ومناقشة الحالة في شرق أوكرانيا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد فعلنا كل ذلك على الرغم من أن روسيا ليست طرفاً في عملية مينسك.

وذهبت كل جهودنا سدى. فعلى مدى ثماني سنوات، واصلت كييف قصف مواطنيها والتهرب من الحوار المباشر مع السلطات في دونباس، في حين صار المجتمع العالمي مسلوب الإرادة طوال هذه الأعوام الثمانية بينما تصر كييف على التزامها باتفاقات مينسك واستعدادها لتنفيذها، ولكن وفقاً لتفسيرها الخاص فحسب وتقوض أساساً عمل فريق اتصال مينسك. وليس لدى معظم الوفود الحاضرة في القاعة اليوم أي فكرة عما حدث خلال اجتماعات فريق اتصال

معارضين وصحفيين. ولذلك كان من الواضح وضوح الشمس لشعبي دونيتسك ولوهانسك أي نوع من أوكرانيا يُطلب منهما العودة إليه. ولكنهما، حتى في مواجهة ذلك، لم يتخليا عن اتفاقات مينسك وكانا على يقين بأن الوثيقة ستنفذ وأنهما سيحظيان بمركز خاص. بيد أن تلك الآمال كما اتضح فيما بعد، لم يكن مقدرا لها أن تتحقق أبداً.

واليوم كلنا يعلم العدد المروع للضحايا الذين سقطوا في النزاع والذي يبلغ ١٤ ٠٠٠ ضحية، من بينهم مئات الأطفال، والغالبية العظمى منهم في دونيتسك ولوهانسك. وطوال هذه السنوات كلها، ظلت دونباس تتعرض للحصار في مجال الاقتصاد والنقل والغذاء. ويضطر الأطفال والمسنون إلى الاحتماء من القصف في الأقبية. أما عدد اللاجئين الذين أنقذتهم روسيا والذين أخذوا يفرون إليها، وأقول هنا روسيا وليس أوكرانيا، فقد وصل إلى عشرات الآلاف خلال الأيام القليلة الماضية فقط، ووصل عددهم الإجمالي إلى ٩٦ ٠٠٠ لاجئ اليوم. ومن الواضح أن هذه المعاملة ليست طريقة معاملة الناس في أي دولة متحضرة، وهي تبين أن كييف لا تحتاج إلى شعب دونباس، بل تحتاج أرضه، وهو ما تأكد أكثر عندما طلب الرئيس زيلينسكي من سكان المنطقة أن يغادروا إلى روسيا. وسلطات كييف تزدي هؤلاء السكان وتتعتهم بـ "الإرهابيين". وبعد اقتناعنا بأن الحالة ميؤوس منها، قررنا أنه ينبغي أن يكون لشعب دونباس الحق في اعتبار نفسه مستقلاً. ويعرف الأعضاء بقية القصة.

وفي ضوء الإبادة الجماعية البشعة والانتهاك الصارخ لأبسط حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة، لم يعد بوسع روسيا أن تواصل غض الطرف عن مصير ٤ ملايين نسمة في دونباس. كان ما يوجهنا في المقام الأول هو إيماننا الحق بالأهمية البالغة لحياة البشر. إن انتقاد الأعضاء لروسيا بسبب قرارها يبين عدم اكتراثهم على الإطلاق بمصير شعبي دونيتسك ولوهانسك وهو الأسلوب نفسه الذي ما فتئت كييف ورعاتها الغربيون يتبعونه طوال السنوات الثماني الماضية من نزاع لا يزال بعيداً كل البعد عن الانتهاء. لا يزال قصف الأحياء السكنية في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين مستمرا بلا هوادة. والغرب يواصل دعم كييف وتشجيعها وتزويدها بالأسلحة. وبناء على طلب

بجل جميع المسائل من خلال اتفاق بين كييف ودونيتسك ولوهانسك. ولم يذكر أحد في الغرب ذلك أيضاً، ومن المؤسف أن الأمين العام قد حذا حذوهم. وفي ضوء ذلك، لا نرى إمكانية تقديم أي من المساعي الحميدة التي ألمح إليها الأمين العام.

لقد أعلن شعب القرم ودونيتسك ولوهانسك استقلالهم في عام ٢٠١٤. وكانت شبه جزيرة القرم محظوظة لأن سكانها صوتوا على الفور تقريباً لصالح إدماجهم في الاتحاد الروسي، وبالتالي وجدوا أنفسهم تحت حمايتنا. واضطر شعبا دونيتسك ولوهانسك، اللذان وعدتهما ألمانيا وفرنسا بتسوية عادلة، إلى الانتظار ثماني سنوات طويلة حتى يعترف الاتحاد الروسي باستقلالهما. وخلال هذه الفترة، كان لا يزال هناك بصيص أمل في أن تعود كييف إلى رشدها وتبدأ حواراً مع مواطنيها. بيد أن سلطات "ميدان" لم يكن لديها مثل هذه الخطط ونفذت عمليتين عسكريتين شنيعتين وفناكتين في ذلك الوقت، توجتا بهزيمة الجيش الأوكراني على يد ميليشيات الدفاع عن النفس والتوقيع اللاحق على اتفاقات مينسك. وبدلاً من الوفاء بتلك الاتفاقات، حاكت كييف مخططات للانتقام منذ البداية وقصفت الأحياء السكنية بلا توقف وتسببت في الدمار.

ومن المهم أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن أوكرانيا وطدت عزمها على أن تصبح "معادية لروسيا" على مر السنين، وصعدت حربها على اللغة والثقافة الروسييتين لتصبح سياسة دولة. وظهرت محاكم تفتيش لغوية في البلد، مع تراجع استخدام اللغة الروسية بشكل مطرد وتعرض المتكلمين بها للقمع. وتحت قيادة الرئيس فولوديمير زيلينسكي - الذي ارتدى خلال الحملة الدعائية السابقة للانتخابات زي صانع سلام ومدافع عن مصالح جميع الأوكرانيين - مُنعت ست قنوات تلفزيونية معارضة من البث. وتم نشر الأكاذيب حول الحرب العالمية الثانية بنشاط وجرى الاحتفاء برفاق هتلر في السلاح كأبطال وتغيب الأبطال الحقيقيين في طي النسيان.

وأولئك الذين لا يوافقون على سياسة كييف تعرضوا للاضطهاد، والقمع، والملاحقة القضائية، والعنف البدني، بما في ذلك قتل سياسيين

إلى حل سلمي وهي تؤيد الجهود التي تبذلها جميع البلدان للتوصل إلى حل دبلوماسي جاد للأزمة الراهنة. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجدداً أن المحاولات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة أو الإكراه غير مقبولة، بغض النظر عن مكان حدوثها. ولا يمكن لأي دولة عضو أن تقف موقف المتفرج. وستواصل اليابان العمل يداً بيد مع شركائها.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نقف عند مفترق طرق في تاريخ الجمعية العامة. لقد أعلن الرئيس بوتين يوم الاثنين أن روسيا ستعترف بما يسمى بمنطقتي جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، كدولتين مستقلتين، وهما تشكّلان جزءاً من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا التي يسيطر عليها وكلاء روسيا منذ عام ٢٠١٤. ثم أمر الرئيس بوتين القوات العسكرية الروسية بالانتشار في هاتين المنطقتين، تحت ستار ما يسمى بحفظه السلام. وفي الساعات التي تلت ذلك، قال الأمين العام غوتيريش إن ذلك انتهاك يمس سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها وإجراء يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أكدته مجدداً في ملاحظاته التي أدلى بها في وقت سابق.

وفي اجتماع طارئ عقد مساء يوم الاثنين، دعا جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء عضو واحد، إلى نهج الحوار والدبلوماسية (انظر S/PV.8970)، وهو أمر لن يحدث إلا إذا توقفت روسيا عن مواصلة عدوانها غير المبرر على أوكرانيا. فهل استجابت روسيا لهذه الدعوات؟ لا. وبدلاً من ذلك، اتخذت مزيداً من الإجراءات التي تقوض سيادة أوكرانيا، وذلك بوسائل منها نشر معلومات مضللة ضخمة، مما سمعناه مرة أخرى اليوم، فضلاً عن شن هجمات إلكترونية وبذل جهود لخلق ذرائع زائفة، بالإضافة إلى حشد تعزيزات عسكرية هائلة لها بقوات يزيد قوامها عن ١٥٠.٠٠٠ فرد بالقرب من حدود أوكرانيا. لقد أكدت إجراءات روسيا ما كنا نحن ودول أخرى نحذر منه. يجب على الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعي التهديد الذي نتعرض له جميعاً اليوم قبل فوات الأوان.

لا يوجد حل وسط هنا. إن دعوة كلا الجانبين إلى خفض التصعيد لا تؤدي إلا إلى إعطاء روسيا تصريحاً. روسيا هي المعتدي هنا. يروي

شعبي دونيتسك ولوهانسك، ستتولى القوات المسلحة الروسية رصد وقف إطلاق النار ونود أن نحذر من أنها لن تعفو عن أولئك الذين ينتهكونه. ولذلك، أحث الأعضاء على تركيز جهودهم على إنهاء إجراءات كييف وردعها عن شن عمليات عسكرية جديدة من شأنها أن تكبد أوكرانيا بأسرها الغالي والنفيس.

السيد ايسكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تؤمن حكومة اليابان بأن ما يحدث في أوكرانيا وحولها ليس مشكلة محدودة جغرافياً في أوروبا، إنما هي مشكلة تخص المجتمع الدولي بأسره وهي تحدّ يواجهه النظام الدولي. ما يحدث يتعارض تماماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

واليابان ما برحت تؤكد على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وقرار روسيا بالاعتراف باستقلال مناطق معينة من شرق أوكرانيا يقوض على نحو خطير المبادئ التي ذكرتها للتو وينتهك القانون الدولي. وهذا القرار غير مقبول على الإطلاق، واليابان تدين بشدة الإجراءات المتتالية التي اتخذتها روسيا مؤخراً. وفي إطار من التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، أعلن رئيس الوزراء كيشيدا عن إجراءات جزائية، بما في ذلك تعليق إصدار تأشيرات الدخول للأفراد المعنيين وتجميد أصولهم.

وما فتئت اليابان تتابع عن كثب تطور الحالة بقلق بالغ، بما في ذلك التعزيزات العسكرية الروسية في المناطق المحيطة بحدود أوكرانيا وقرارها بشأن نشر قواتها خارج أراضيها. يجب تهدئة التوتر من خلال سحب روسيا لقواتها، وهو أمر ضروري لاستعادة المسار الدبلوماسي. وأي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة الدول وسلامة أراضيها يتعارض مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي القائم على القواعد ويشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. وما هو على المحك بالنسبة للدول الأعضاء هو سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة نفسه.

وتعرب اليابان عن تضامنها مع شعب أوكرانيا وعن رغبتها في أن تتحقق آماله. وقد بذلت اليابان جهوداً دبلوماسية خاصة بها للتوصل

تتسبب في أزمة لاجئين جديدة، ومن أكبر الأزمات التي تواجه العالم اليوم، مع نزوح ما يصل إلى ٥ ملايين شخص إضافي بسبب الحرب التي اختارتها روسيا، والتي من شأنها أن تضغط على جيران أوكرانيا. وبالنظر إلى أن أوكرانيا إحدى أكبر موردي القمح في العالم، وخاصة بالنسبة للعالم النامي، فإن تصرفات روسيا يمكن أن تسبب ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية وتؤدي إلى مزيد من الجوع الذي يولد اليأس في أماكن مثل ليبيا واليمن ولبنان. إن موجة المعاناة الطويلة التي ستسببها هذه الحرب لا يمكن تصورها. وهناك أيضا التهديد الأوسع نطاقا، أي أن تصرفات روسيا يمكن أن تقلب نظامنا الدولي رأسا على عقب، وأن تسخر من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تشكل في أهم مبادئنا الأساسية المتمثلة في السيادة والدبلوماسية والسلامة الإقليمية.

لكن من المؤسف أنه على الرغم من تلك النتائج الرهيبة التي غيرت العالم، يبدو أن روسيا مصممة على المضي قدما. بالتعاون مع شركائنا وحلفائنا، اتخذ الرئيس بايدين إجراءات حاسمة لتوضيح تكلفة الأفعال الروسية. على الرغم من أننا نريد جميعا أن نخفض روسيا من التصعيد وتختار طريق السلام، غير أن هذا الخيار ليس خيارنا. هذه هي الحرب التي اختارها الرئيس بوتين. وإذا اختار المزيد من التصعيد، فإن روسيا، وروسيا وحدها، ستتحمل المسؤولية الكاملة عما هو قادم. وما يمكننا أن نفعله مع اليوم هو أن نوضح بأن روسيا ستدفع ثمننا باهظا إذا واصلت مسارها العدواني؛ وإن البلدان المسؤولة لا تنتم على جيرانها لإجبارهم على الخضوع؛ وإن الإمبراطوريات السابقة لا يمكنها الادعاء بأن لها الحق في الاستيلاء على دول مستقلة ذات سيادة. ويؤكد السطر الأول من ميثاق الأمم المتحدة أننا متحدون معا، "مصممون على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وتلك اللحظة هي الآن، لحظة يمكننا فيها إنقاذ الجيل الحالي والجيل التالي من ذلك المصير الرهيب.

ليس الآن الوقت المناسب للجلوس على الهامش. بل الآن هو الوقت المناسب للخروج من الهامش. فلنظهر معا لروسيا أنها معزولة

لنا التاريخ أن النظر في الاتجاه الآخر هو في نهاية المطاف المسار الأكثر تكلفة. علينا فقط أن ننظر إلى الوراء على مدى العقد الماضي للحصول على مؤشر على المسار الذي تسلكه روسيا. منذ عام ٢٠١٤، احتلت روسيا شبه جزيرة القرم في أعقاب غزوها غير القانوني لها، وقامت بتصنيع وتأجيج الصراعات العسكرية المستمرة في شرق أوكرانيا. في السنوات الأخيرة، بما في ذلك ما تضمنته تصريحات الرئيس بوتين هذا الأسبوع، زعم القادة الروس أن أوكرانيا ليست دولة حقيقية. لقد شككوا في حقها في الوجود. إن تصرفات روسيا انتهاك صارخ للقانون الدولي وسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وانتهاك مباشر لاتفاقيات مينسك. إن عدوان روسيا لا يهدد أوكرانيا بأسرها فحسب، بل يهدد أيضا كل دولة عضو في الأمم المتحدة والمنظمة نفسها.

لقد أعطانا الرئيس بوتين أوضح مؤشر على نواياه يوم الاثنين، عندما طلب من العالم أن يعود بالزمن إلى الوراء أكثر من ١٠٠ عام - حتى قبل وجود الأمم المتحدة - إلى عصر الإمبراطوريات. وأكد أن روسيا يمكنها إعادة استعمار جيرانها، وأنه سيستخدم القوة. وسوف يستخدم القوة لجعل الأمم المتحدة مهزلة. والولايات المتحدة ترفض رفضا قاطعا هذا المسار. نحن في عام ٢٠٢٢. لن نعود إلى عصر الإمبراطوريات والمستعمرات، أو إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو الاتحاد السوفياتي. لقد مضينا قدما، ويجب أن نكمل، كما ذكر الممثل الدائم لكينيا في جلسة مجلس الأمن المعقودة ليلة الاثنين، بألا تشعل جذوة الإمبراطوريات الميتة أشكالا جديدة من القمع والعنف (انظر S/PV.8970).

لسوء الحظ، فإن الواقع المزيف الذي تريد روسيا اختراعه يرتب بالفعل عواقب حقيقية على شعب أوكرانيا والعالم. وحتى الآن، أسفرت الحرب الروسية في شرق أوكرانيا عن مقتل أكثر من ١٤ ألف شخص، وإن ما يقرب من ٣ ملايين أوكراني، نصفهم من كبار السن والأطفال، يحتاجون إلى الغذاء والمأوى وغير ذلك من ضروب المساعدات المنقذة للحياة. بطبيعة الحال، ينبغي للروس العاديين أن يسألوا أنفسهم كم من الأرواح الروسية التي يرغب بوتين في التضحية بها لإشباع طموحاته. وإذا استمرت روسيا على هذا الدرب، فيمكنها، وفقا لتقديراتنا، أن

بجمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية. واسمحوا لي أن أكون واضحا، إن ذلك القرار لن يقبله المجتمع الدولي أبدا، ولن يقبل قرارها بشأن المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا.

لقد مرت ثماني سنوات منذ بداية العدوان الروسي على أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، والتحريض على الصراع في دونباس. وكانت التكلفة الإنسانية في حد ذاتها هائلة: فقد توفي أكثر من ١٤,٠٠٠ مواطن أوكراني، وأصيب أكثر من ٣٠,٠٠٠ آخرين، وشرّد داخليا ما يقرب من ١,٥ مليون شخص من سكان المناطق المحتلة في أوكرانيا. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تجري موجة مستمرة أخرى من العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا. وتهدف إلى إعادة رسم الحدود السيادية لأوكرانيا، وسوف تتجاوز التداعيات الأمنية المترتبة على هذه الأعمال ذلك البلد وحده. أود أن أعرب عن تضامننا القوي مع الشعب الأوكراني الشجاع ونثني عليه لما يتحلى به من ضبط للنفس وقدرة على الصمود في وجه العدوان المستمر.

إن العدوان على أوكرانيا تكرر لنفس النمط من أعمال روسيا غير القانونية التي ترتكبها ضد بلدي. وقد بدأ بالتحريض ودعم الأنظمة العميلة في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا. ثم جاء العدوان العسكري الشامل في عام ٢٠٠٨ تحت ذرائع ملفقة، مما أدى إلى احتلال غير المشروع لتلك المناطق. بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، بدلا من وفاء روسيا بالتزاماتها، اعترفت بالأراضي المحتلة ككيانات ذات سيادة، مما أنشأ نقطة انطلاق لضمها الفعلي.

الاتحاد الروسي يواصل حتى اليوم - وفي انتهاك لجميع الالتزامات الدولية، بما في ذلك، في جملة أمور، اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ - أعماله غير القانونية والاستفزازية في المناطق المحتلة من جورجيا، حيث يقوم بما يسميه بـ"عملية ترسيم الحدود"، التي ليست في الواقع سوى عدوان مستمر وضم زاحف. إن العواقب الإنسانية لهذه الإجراءات مروعة، بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان التي لا تطاق والظروف التي يواجهها السكان المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال.

ووحيدة في أعمالها العدوانية. فلنقف تماما وراء مبادئ السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا ولجميع الدول الأعضاء. فلنظهر لروسيا أن كل دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة تعتقد أن الوقت قد حان لوقف التصعيد، والعودة إلى طاولة المفاوضات، والعمل من أجل تحقيق السلام حتى يتمكن الأوكرانيون من العيش في أمان، ويتسنى التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة للأجيال القادمة.

السيد إماندزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكن اليوم، وصل جيلنا والأمم المتحدة نفسها والنظام القائم على القواعد إلى منعطف حاسم. إن الكيفية التي تتكشف بها الأحداث لن تحدد مستقبل الأمن والاستقرار في أوروبا فحسب، بل مستقبل الأمن والاستقرار للمجتمع الدولي بأسره.

ومما يثير الجزع العميق أن المعايير والمبادئ الدولية التي التزمنا جميعا بالتمسك بها ينتهكها الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا، وهو عضو دائم في مجلس الأمن وتقتضي مسؤوليته الرئيسية العمل بعكس ذلك تماما، أي العين الساهرة على السلم والأمن. ومما يؤسف له أن انتهاك القانون الدولي وتقويض النظام الدولي القائم على القواعد كانا منذ فترة طويلة علامة على سياسة روسيا العدوانية تجاه الدول المجاورة لها والرامية إلى إعادة رسم حدودها بالقوة والحد من خياراتها السيادية. وبلدي، جورجيا، ليس استثناء في ذلك الصدد.

إن قرار روسيا الاعتراف بما يسمى باستقلال أجزاء متكاملة من أوكرانيا ونشر جيشها تحت ستار "حفظ السلام" يمثل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وعلاوة على ذلك، فإن قرارها ينتهك التزامات روسيا بموجب مذكرة بودابست واتفاقات مينسك، التي أيدتها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وتدين الحكومة الجورجية بشدة اعتراف روسيا المزعوم بأراضي أوكرانيا - ما يسمى

نحن لسنا بحاجة إلى حرب جديدة في منطقتنا ولا نريد ذلك. وندعو روسيا إلى التراجع عن قرارها والعودة إلى الدبلوماسية والحوار على أساس اتفاقات مينسك. فهذا هو الطريق الوحيد الذي سيقودنا بعيدا عن الهاوية. ولذلك، فإننا ندعو إلى ضبط النفس والحس السليم. ونحث الطرفين على الاجتماع حول طاولة المفاوضات دون إبطاء. وبوصفنا جارا لكلا الطرفين، فإننا على استعداد لتيسير العملية واستضافة اجتماعات تقنية ورفيعة المستوى. ونرحب أيضا باقتراح الرئيس زيلينسكي عقد اجتماع بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتركيا وألمانيا وأوكرانيا. وأخيرا، نواصل دعم بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بقيادة السفير خالد شفيق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالوف (سلوفينيا).

أجد لزاما علي أن أكرر أن أوكرانيا، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، تواجه اليوم عملا عدوانيا آخر، وأن المجتمع العالمي يواجه تهديدا آخر للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولكن هذا، قبل كل شيء، عدوان على المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا نخطئ. إننا جميعا بحاجة إلى النظام الدولي القائم على القواعد. ومن واجبنا كدول أعضاء أن ندافع عن الشرعية. ومن واجبنا أن نكفل حل النزاعات بالوسائل السلمية. ويجب أن نتأكد من التمسك بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. وتلك هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ أنفسنا من ويلات الحرب.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، هناك أزمة خطيرة أخرى ذات تداعيات عالمية خطيرة تطرق أبواب أوروبا الشرقية ومنظمتنا. إن اعتراف الاتحاد الروسي بأجزاء معينة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك ككيانين مستقلين، يمثل انتهاكا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. فهو يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات مينسك ومذكرة بودابست، فضلا عن العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والكثير من المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتدين كوستاريكا هذه الأعمال باعتبارها مخالفة للقانون الدولي وتشدّد على أنه في حين قد يفرض الأمر الواقع حقائق ميدانيا،

إننا نشهد تنفيذ نفس المخطط في أوكرانيا. وهذا النمط من السلوك يقوض بتبجح كامل النظام الدولي القائم على القواعد، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والعالميين، ولا يتسق مع الطرق التي ينبغي للدول المسؤولة أن تتصرف بها في القرن الحادي والعشرين. ولم يعد الأمر يتعلق بأوكرانيا أو جورجيا، أو غيرهما من البلدان المجاورة لروسيا. فالسلم والأمن في أوروبا وخارجها على المحك. إن الصمت والإذعان للاستيلاء على الأراضي اليوم هما بمثابة جريمة ضد الأجيال القادمة. وينبغي أن نتحد في الدفاع عن أسس النظام الدولي القائم على القواعد، وأولا وقبل كل شيء، ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو روسيا إلى التراجع عن اعترافها غير القانوني، وسحب قواتها العسكرية فوراً من أوكرانيا وحدودها والالتزام بالقانون الدولي. وندعوها إلى أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالمنطقتين الجورجيتين المحتلتين.

وفي الختام، تؤيد جورجيا بقوة تطالعات أوكرانيا الأوروبية والأوروبية - الأطلسية، وتكرر تأكيد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم ودونباس، وحقوق أوكرانيا الملاحية في مياهها الإقليمية.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد مرت ثمان سنوات منذ احتلال شبه جزيرة القرم، وتمسك المجتمع الدولي بموقف حازم منذ اليوم الأول. ولم نعتزف قط بالضم غير القانوني، وأيدنا دائما استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها ووحدتها السياسية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وهذا هو التزامنا القانوني والأخلاقي. واليوم نواجه عملا عدوانيا جديدا - هذه المرة ضد جزء آخر من الأراضي الأوكرانية. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ونرفض قرار روسيا الاعتراف بما يسمى بجمهوريةي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وإرسال قوات إضافية. إنه قرار غير قانوني وغير شرعي. ويخالف اتفاقات مينسك ويشكل انتهاكا صارخا لوحدة أوكرانيا السياسية وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرى الدقة في تتبع وتسجيل جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي، تمشيا مع الملاحظات التي أبدتها الأمين العام هنا اليوم. وكما شهدنا في هذه الأزمة، تطرح التكنولوجيا الناشئة مجموعة جديدة من التحديات وتوفر إمكانيات لتصعيد النزاع الذي يتطلب استجابة دبلوماسية. ونتيجة لقدرة بعض الدول على استخدام الذكاء الاصطناعي في الهجمات السيبرانية وحملات التضليل، من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى اعتماد اتفاقات جديدة متعددة الأطراف للتقليل من المخاطر المستقبلية إلى أدنى حد وكفالة الاستقرار على الصعيد الدولي. ولا يمكننا أن نسمح بأن تصبح أراضي ملايين الأوكرانيين معسكرا لتجربة أشكال جديدة وخبيثة من العنف الجماعي. فقد ولت تلك الأوقات. ولنقل بوضوح، إن قطع التيار الكهربائي شكل من أشكال العنف. والحرب النفسية شكل من أشكال العنف. وينبغي إدانة ذلك العنف بنفس القوة التي ندين بها العنف المسلح. فالقانون يحمي المدنيين مهما كانت درجة معاناتهم. وستواصل كوستاريكا احترام حق المواطنين الأوكرانيين في العيش كل يوم في سلام وأمان، بدون تدخل أجنبي.

وفي الختام، تود كوستاريكا أن تذكر جميع الدول بأن الطريق إلى بناء السلام ينبغي أن يُمهّد بمبادرات محورها الإنسان وبقيادة نسائية. وبعيدا عن كون النساء ضحايا لا حول لهن ولا قوة، كن في الطليعة يدعون إلى إنهاء القتال ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وقد شاركنا أيضا في بناء السلام. ولن يكون السلام مستداما إذا لم يكن شاملا للجميع.

إن أمنا المتحدة يجب ألا تكون مجرد مكان يجبر الدول على إلقاء أسلحتها، بل يجب أن تقوم بأكثر من ذلك بكثير. فيجب أن تكون مكانا يسود فيه الحوار ولا يشعر فيه أحد بالحاجة إلى حمل السلاح في المقام الأول.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
تشارك المكسيك في جلسة اليوم بشأن الحالة في أوكرانيا على أمل أن

فإنه لا يرسى حقوقا. وأود الآن أن أدلي بأربعة تعليقات بشأن الأزمة الراهنة:

أولا، يجب أن نعترف بأنه إذا أريد للأمن الجماعي أن يكون مشروعا، فيجب أن يحترم القانون الدولي. ويحدد الميثاق بوضوح حقوقنا وواجباتنا. والامتنال للميثاق ليس اختياريا بل إلزاميا، لأنه حتى أكبر الدول تخضع للقانون الدولي. إنه ملزم لأنه يجب على الأعضاء غير المنتخبين في مجلس الأمن أن يكونوا أطرافا فاعلة دولية مثالية، بوصفهم ضامنين للسلم والأمن بالنيابة عن بقية الأعضاء. وبوصفهم أعضاء غير منتخبين، فإن عليهم التزامات أكبر تجاه القانون الدولي وإظهار الاحترام الكامل لذلك القانون.

ثانيا، إن عدوان روسيا، منتهكة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وخرقها للشروط التي جعلت ذلك البلد يتخلى عن الأسلحة النووية، يقوض النظام الدولي لعدم الانتشار. وبموجب مذكرة بودابست، وفي مقابل تخلي أوكرانيا عن أسلحتها النووية، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية باحترام حدودها. وتأسف كوستاريكا لعدم امتثال روسيا للالتزامها، مما سيكون له عواقب وخيمة على نظام عدم الانتشار النووي. إنها مسألة تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما بلدان مثل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أعلنت نفسها خالية من الأسلحة النووية. فالدولة لا تكون قوية إلا بقدر التزامها بتعهداتها. ثالثا، يجب أن نستنفد جميع السبل الدبلوماسية في جهودنا لتجنب العواقب الإنسانية المدمرة التي قد تترتب على نزاع مسلح بالنسبة لملايين الناس في أوكرانيا.

وقد تم تقليص الحيز المدني والحريات الأساسية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك بشدة منذ الأحداث المسلحة الخطيرة التي وقعت في عام ٢٠١٤. وقوض ذلك حرية التعبير وأعمال الناشطين المستقلين. وتأسف كوستاريكا لأن عدة من المدافعين عن حقوق الإنسان - وكنت واحدا منهم - والناشطين في مجال البيئة والصحفيين والأفراد المنتمين إلى الأقليات القومية قد أجبروا على الفرار مما حد من مشاركتهم في الشؤون العامة والتجمعات السلمية. فلا حرية أو تعددية حيث توجد الرقابة والاضطهاد.

روسيا وحدها عن اتفاقات مينسك، التي وقعت عليها وأيدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). إنه كذلك انتهاك واضح للمبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس، اللذين يشكلان أساس الاستقرار في أوروبا. وأخيرا، إنه يشكك في الالتزامات التي قطعها الرئيس بوتين على نفسه خلال الأيام القليلة الماضية. ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء التشكيك في شرعية وجود الدولة الأوكرانية ذاته من قبل السلطات العليا في الدولة الروسية. لقد اختارت روسيا طريقا لزعة الاستقرار والمواجهة، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتهذبة الوضع في الأسابيع والأيام القليلة الماضية، ولا سيما من قبل الرئيس ماكرون والمستشار شولتس.

وندعو روسيا إلى التراجع عن قرارها بالاعتراف بهذين الكيانين الانفصاليين وسحب قواتها المسلحة من أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا. وحتى ذلك الحين، ستتخذ فرنسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي التدابير المناسبة، بما في ذلك ضد البنوك التي تمول العمليات العسكرية الروسية في تلك الأراضي، وبهدف منع التجارة مع الكيانين الانفصاليين.

وفيما يتعلق بالتوترات المتصاعدة على الحدود الأوكرانية الناجمة عن النشاط العسكري الروسي المتزايد والانتهاكات المتزايدة لوقف إطلاق النار على طول خط التماس في الأيام القليلة الماضية، فإن هذه المرحلة الجديدة من زعزعة الاستقرار من قبل روسيا تشكل تهديدا خطيرا للأمن الأوروبي. وندعو روسيا إلى الامتناع عن القيام بأي عمل آخر مزعزع للاستقرار، لا سيما إذا كان من شأنه أن يعرض سلامة المدنيين وأمنهم للخطر. وندين استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف العشوائي للمناطق المدنية. ونكرر التأكيد على أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة لاتفاقات مينسك.

وترحب فرنسا بضبط النفس الذي تبديه أوكرانيا في هذه الظروف الصعبة وتعرب عن تضامنها الكامل مع شعب أوكرانيا وحكومتها. ونكرر إدانتنا للضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم

تساعد في إبقاء مساري الحوار والدبلوماسية مفتوحين. وينبع موقف المكسيك من الالتزام باحترام سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، مع الامتثال الصارم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ٢٦٢٥ (د-٢٥) و ٣٣١٤ (د-٢٩) و ٢٦٢/٦٨، فضلا عن اتفاقات مينسك. ونشير إلى أن الأثر التراكمي للأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة ينتهك ثلاثة مبادئ رئيسية - حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية واحترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقبل بضعة أيام فقط، أدلى ممثل روسيا ببيان في مجلس الأمن مفاده أن روسيا لن تغزو أوكرانيا (S/PV.8970). ونأمل أن تلتزم روسيا ببيانها ذلك التزاما تاما. وتؤيد المكسيك البيان الذي أدلى به الأمين العام، فضلا عن دعوته إلى إيجاد حل سلمي. ويشكّل قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اعتمد بالإجماع، الإطار الوحيد لتسوية الحالة في شرق أوكرانيا. وقد أنشأت الأمم المتحدة هيكلًا ذا نطاق واسع للغاية من الآليات لحل المنازعات سلميا، وتلك الآليات لم تُستنفد. وقد عرضت المكسيك رؤيتها في مجلس الأمن بشأن تخفيف حدة التوترات وتعزيز الحوار وتوفير الحيز للمفاوضات السياسية من خلال ثلاثة عناصر - خفض التصعيد وبذل المساعي الدبلوماسية والدخول في حوار. وأخيرا، نكرر ندائنا إلى الطرفين بتيسير الوصول الآمن وبدون عوائق للمساعدات الإنسانية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكان أوكرانيا.

وتضع الحالات من هذا القبيل قدرة المنظمة على تحقيق مقاصدها ومبادئها موضع اختبار. وقد حان الوقت لكي ننفذ الولاية المنوطة بنا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تدين فرنسا بشدة اعتراف روسيا الانفرادي باستقلال المنطقتين الانفصاليتين في شرق أوكرانيا وقرارها نشر جيشها في تلك الأراضي. ويشكّل ذلك انتهاكا للقانون الدولي. فهو انتهاك لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، كما قال الأمين العام. وهو تخل من جانب

أوكرانيا بوصفهما كيانيين مستقلين استهزاء بالقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة ويدل على عدم احترام كل ما نمثله جميعا هنا في الأمم المتحدة. إنه انتهاك آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويضع نهاية لاتفاقات مينسك، التي التزمت بها روسيا نفسها قبل يومين فقط في مجلس الأمن (انظر S/PV.8980). ولكن، كما رأينا، فإن ما نقوله روسيا ليس ما تفعله.

واليوم، نجد أنفسنا أمام خيار مهم. فإما أن ندافع عن مبادئنا المشتركة ونقف إلى جانب الميثاق، الذي هو دستورنا الدولي، ونحترم القانون الدولي الذي يحكم نظاما عالميا قائما على القواعد في المجتمع الدولي، أو أن نستسلم للعدوان والتتمتر الدولي والقاعدة التي بموجبها يمكن لما يخص غيري أن يكون ملكا لي. وينبغي أن نقف بحزم الآن لنكفل ألا نندم على ما قد يحدث غدا. فينبغي للجمعية العامة أن تدين هذا الشكل الجديد من العدوان من خلال انتشار جمهوريات وهمية، تعيد رسم الحدود الدولية بناء على إرادة شخص واحد. ولا نعتقد أنه يمكن في القرن الحادي والعشرين بناء مستقبل أي بلد على قوانين الماضي وسلوكياته وأخطائه.

وتدين ألبانيا بشدة قرار روسيا الاعتراف بالمنطقتين غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة في أوكرانيا بوصفهما كيانيين مستقلين، وكذلك أي محاولة أو فكرة أو تلميح لتصدير ذلك القرار إلى أي مكان آخر على مقربة من روسيا أو إلى أوروبا أو أي مكان آخر. وينبغي لذلك أن يدق ناقوس الخطر لكل دولة عضو في الأمم المتحدة. وتعيد ألبانيا تأكيد دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها ومياهاها الإقليمية المعترف بها دوليا.

يساورنا قلق بالغ إزاء قرار روسيا إرسال ما يسمى ببغثة حفظ سلام إلى أوكرانيا. فلم يطلب الأوكرانيون ذلك ولم يصدر مجلس الأمن تكليفا به. إن روسيا لن تذهب إلى أوكرانيا للحفاظ على السلام ولكن لتفاقم النزاع. وكما أشار الأمين العام غوتيريش محقا، فإن ذلك تحريف لمفهوم حفظ السلام. وستكون أوكرانيا وأوروبا بأسرها أكثر أمنا إذا بقيت القوات الروسية في ديارها. ونكرر دعوتنا إلى روسيا من أجل

الذاتي ومدينة سيفاستوبول من قبل روسيا في عام ٢٠١٤ ونؤكد دعمنا لسياسة الاتحاد الأوروبي بعدم الاعتراف. كما إن الضم يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ومصدرا رئيسيا للانتهاكات الخطيرة المتكررة لحقوق الإنسان في تلك المنطقة، وما زال يساورنا القلق إزاء هذه المسألة. وندين عسكرة روسيا للإقليم، وهو ما شكل جزءا من استراتيجيتها ضد أوكرانيا خلال الأسابيع القليلة الماضية. وندعم جهود المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم.

وفي ضوء استراتيجية روسيا لزعزعة الاستقرار والمواجهة، ندعو إلى استجابة موحدة من المجتمع الدولي دفاعا عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ونشيد بالمستوى الرفيع للمشاركة في مناقشة اليوم ونحث الجمعية العامة على مواصلة الاهتمام بهذه المسألة.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي وستواصل العمل مع شركائها لدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل ثماني سنوات، استولت روسيا على جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول من أوكرانيا. وقد كان عملا غير قانوني ضد ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية ومذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية والقانون الدولي. وقبل يومين، دبر نفس ذلك البلد لاحتلال إقليمين إضافيين في نفس البلد، أوكرانيا، الذي يعتبره بوضوح فريسة له ويعتقد أنه لا ينبغي حتى أن يكون له الحق في الوجود. ولم ترتكب أي دولة عضو أخرى مثل هذه الانتهاكات الصارخة للالتزامات والمعاهدات التي وقعتها منذ الحرب العالمية الثانية.

إن ما يحدث في أوكرانيا اليوم يتبع نفس النمط، وهو سيناريو يمكن التنبؤ به فبعد أشهر من الحشد العسكري على الحدود الأوكرانية، يشكل قرار الاعتراف بالمنطقتين غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة في

إلى ذلك. ونحن ممتنون للأمين العام غوتيريش على قيامه بذلك فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا في الأيام الأخيرة وعلى حضوره معنا هنا مرة أخرى اليوم.

إن الحالة الزاهنة في أوكرانيا وحولها، وهي عضو مؤسس في هذه المنظمة، لحظة فاصلة واختبار حاسم لنظام ما بعد عام ١٩٤٥ الذي ينعكس بوضوح شديد في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك إزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام وقمع أعمال العدوان وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وباختصار، نناقش اليوم نظامنا الدولي، القائم على الحظر الجماعي الذي يفرضه الميثاق على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب دولة ضد دولة أخرى، وهو أمر حيوي ومباشر لكل فرد في هذه القاعة ملتزم بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة في المادة ٢ منه.

وتدين ليختنشتاين اعتراف حكومة الاتحاد الروسي بأجزاء معينة من منطقتي لوهانسك ودونيتسك الأوكرانيتين، ويساورها بالغ القلق إزاء الأمر اللاحق بإرسال قوات مسلحة إلى أراضي أوكرانيا ذات السيادة. وتشكل تلك الأعمال انتهاكا صارخا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ولنص وروح اتفاقات مينسك التي أيدها مجلس الأمن ودافع عنها الوفد الروسي في مجلس الأمن الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8968)، فضلا عن قواعد الميثاق التي تنظم استخدام القوة. وتؤكد ليختنشتاين دعمها القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها وحققها في تقرير علاقاتها مع الدول الأخرى، فضلا عن عضويتها في المنظمات الدولية. ونعرب عن تضامننا مع حكومة أوكرانيا وشعبها وندعو الاتحاد الروسي إلى التراجع عن قراراته. وندعو أيضا إلى التسوية السلمية لجميع المسائل بالوسائل الدبلوماسية ووفقا للقانون الدولي.

وفي هذا الوقت، نود أن نعرب عن امتناننا للأعضاء الشجعان في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي كان عملها حيويا للمراقبة المحايدة للحالة في الميدان. ويجب أن نتاح لبعثة الرصد الخاصة إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع

الوقف الفوري للتصعيد وفض الاشتباك العسكري. فمن شأن ذلك أن يمهّد الطريق للتسوية السلمية للمنازعات وأن يمكن من اتباع مسار الدبلوماسية والحوار الهادف.

ونكرر دعوتنا إلى روسيا للتراجع عن قرارها والدخول في محادثات في إطار صيغة نورماندي وإعطاء فرصة لاتفاقات مينسك. ونرحب كذلك برد الفعل السريع والموحد من جانب الاتحاد الأوروبي، كما كان متوقعا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ودول أخرى، في اعتماد مجموعة متناسبة من الجزاءات ردا على قرار روسيا وسلوكها.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): أود أن ألقى هذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن دول مجلس التعاون تتابع بقلق تطورات الأحداث الجارية في أوكرانيا. وتؤكد على تأييدها لكافة الجهود الرامية إلى حل الأزمة من خلال الحوار والدبلوماسية ومواصلة العمل لتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، والتي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). كما تؤكد دول مجلس التعاون على دعمها للجهود الدولية المبذولة لتخفيف حدة التوتر والتصعيد والشروع في إجراءات التهدئة بما يكفل عودة الاستقرار ويفسح المجال أمام إجراء مباحثات سياسية تقضي إلى حل سياسي للأزمة. وتشدد دول مجلس التعاون على ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها واحترام سيادة واستقلال الدول ووحدتها أراضيها وسلامتها الإقليمية.

وأود التأكيد على عمق العلاقات التي تربط بين دول مجلس التعاون وكافة الأطراف المعنية. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التهدئة والتخلي بضبط النفس والعمل على إنهاء هذه الأزمة بأسرع ما يمكن وبالطرق الدبلوماسية بما يلبى مصالح جميع الأطراف وبما يجنب المدنيين تبعات التصعيد والمزيد من الصعوبات الإنسانية.

السيد فينايزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تحتاج منظمتنا إلى أمين عام يتكلم دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة كلما دعت الحاجة

روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الحرب السيبرانية، فإن هذه الأعمال تقع في نطاق جريمة العدوان.

وأعمال العدوان مثل تلك التي يرتكبها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا تقع مباشرة ضمن اختصاص مجلس الأمن، الذي ينبغي بالتالي أن يتخذ إجراءات سريعة وفعالة لمعالجة الحالة. وإذا فشل ذلك، سيتعين على الجمعية العامة أن تتدخل، تمشيا مع اختصاصها في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع في وقت يوجد فيه تهديد مباشر لسلام وأمن المجتمع العالمي. وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا جميعا زيادة غير مسبقة في النشاط العسكري للحكومة الروسية في أوكرانيا وحولها. وإننا نشهد أكبر حشد للقوات والصواريخ والمدفعية والقدرات الجوية منذ عام ١٩٤٥. وكما أشار زميلي ممثل ليختنشتاين، اتسمت هذه الفترة أيضا بعمليات سيبرانية معادية ضد أوكرانيا وعدة بلدان أخرى. وقد شهدنا الترحيل القسري وغير المبرر للسكان المدنيين من أوكرانيا إلى روسيا والتدفق المستمر للدعاية والمعلومات المضللة من موسكو والمنافذ الإعلامية التي تسيطر عليها روسيا على كل منصة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن تصورها في جميع أنحاء العالم.

وقد مرت ثماني سنوات منذ أن غزت روسيا القرم واحتلتها بصورة غير مشروعة، في انتهاك صارخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفي انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة نفسها. وفي عام ١٩٤٥، كان الاتحاد السوفياتي حاضرا في صياغة الميثاق واعتماده. والاتحاد الروسي اليوم عضو في فريق الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، لذلك لا يسعنا إلا أن نفترض أنه يعرف تماما ما يقوله الميثاق وما يعنيه ذلك. لقد أحضرت معي نسختي من الميثاق. ماذا يقول؟ تنص المادة ٢ على أن المنظمة - أي الأمم المتحدة - تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ماذا يقصد بذلك؟ يقصد بذلك أنه ما من دول من الدرجة الثانية في هذه المنظمة. ما من خَلْف للحافلة في الأمم المتحدة. ما من دولة منقوصة السلامة الإقليمية

مناطق أوكرانيا تمشيا مع ولايتها المتفق عليها، ويجب محاسبة أي شخص مسؤول عن عرقلة عمله.

وقد أدت الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي مؤخرا، في انتهاك واضح للقانون الدولي، إلى زيادة تفاقم الحالة المتدهورة أصلا في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان، وهي تعرض حياة السكان المدنيين وسبل عيشهم لخطر جسيم. والتنوع في أوكرانيا، بما في ذلك النسبة المئوية الكبيرة من الناطقين بالروسية، هو قوة يمكن لأوكرانيا من خلالها ممارسة حقها في تقرير المصير. والسعي إلى استخدام التنوع في أوكرانيا لخلق ذريعة للانفصال والضم بالقوة ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الذي يعيش هناك ويلغي الأجزاء ذات الصلة من اتفاقيات مينسك، ولا سيما تلك المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي. وما فتئت ليختنشتاين تدين باستمرار الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، ولن تعترف بذلك الضم، الذي تم في انتهاك لمبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية.

وتبرز الحالة في أوكرانيا أيضا الحاجة إلى فرض احترام القواعد التي تحكم استخدام القوة في العلاقات بين الدول، والتي هي مرة أخرى محددة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نشير إلى أن الدول اتفقت قبل عدة سنوات، وبتوافق الآراء، على تعريف لجريمة العدوان (القرار ٣٣١٤ د-٢٩)). وهذا التعريف، الذي يحدد المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص الذين يشغلون مناصب قيادية، جزء من العديد من قوانين العقوبات الوطنية ومن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والحاجة إلى انضمام المزيد من الدول إلى ذلك النظام القانوني لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا مما هي عليه في وقت تجري فيه محاولة لإعادة إدخال مسألة التهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول. وهذه الدعوة أكثر إلحاحا بالنظر إلى القدرات الجديدة الموجودة لتنفيذ أعمال عدائية من خلال الوسائل المتصلة بالفضاء الإلكتروني، بما في ذلك الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية وغيرها من أعمال الحرب السيبرانية. ووفقا للنتائج التي خلص إليها تقرير مجلس المستشارين بشأن تطبيق نظام

(تكلم بالإنكليزية)

إننا ندين بشدة اعتراف روسيا بما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وقرارها نقل قوات إلى أوكرانيا لأغراض ما يسمونه حفظ السلام، ولكن أي شخص آخر يفهم معنى اللغة سيقول إنه شن للحرب. إنهم ليسوا حفظة سلام. إنهم جنود موجودون هناك للغزو. وأفعالهم تنتهك العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها روسيا، بما في ذلك مذكرة بودابست، واتفاقات مينسك، وبالطبع، الميثاق. وكلها تأتي معها التزامات - التزامات ترفضها روسيا بوضوح. وكما أظهرنا اليوم، فإن كندا والمجتمع الدولي متحدان وثابتان في دعمنا لأوكرانيا وشعبها. ونحن ننفذ تدابير للاستجابة، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية. فإذا صعدت روسيا الوضع أكثر، سوف نتبع ذلك بإجراءات أكثر صرامة. يمكن لروسيا ومعاونيها أن يلقوا الروايات وأن يشوهوا كما يريدون، لكن انتهاكات القانون الدولي تنسب لهم. فالخسائر في الأرواح والجرح والألم والمعاناة كلها مسؤولياتهم. وكما قيل، فإن الخيار للرئيس بوتين. وسنرد على أي انتهاكات أخرى لميثاق الأمم المتحدة بشكل جماعي مع حلفائنا وبتصميم كبير.

لم يفت الأوان بعد للتوقف. ولم يفت الأوان بعد للتحول إلى الدبلوماسية والحوار والتفاوض. وكندا، مع شركائنا في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أوضحت بجلاء شديد، وأكرر ذلك اليوم، أننا على استعداد للحديث مباشرة عن تخفيضات متبادلة في التهديدات التي يتعرض لها سلام أوروبا لضمان السلام والرخاء والتقدم لجميع الشعوب التي تعيش في منطقة عرفت الكثير من المصاعب والمآسي والخسائر في الأرواح في القرن الماضي. ونحن ثابتون في التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها. ومن الواضح أن أعمال الاتحاد الروسي تهدد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية بشكل مباشر بينما تقوض النظام الدولي القائم على القواعد برمته. يجب أن نتوقف الأعمال العدائية من قبل روسيا. أوكرانيا لم تكن وليدة خطأ. إنها دولة ذات سيادة. ويجب احترام استقلالها الذاتي واستعادة سلامتها الإقليمية. إنه القرار الرسمي والمعتبر لشعب سعى إلى الحرية والرخاء بشروطه الخاصة.

أو أقل سيادة من أي دولة أخرى. وما من دولة لها حق تقويض سلامة أراضي أي دولة أخرى. هذا هو المقصود بهذه المادة. وهذا ما تعنيه المساواة في السيادة.

ثم إن على جميع الأعضاء أن يفضوا منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عُرضة للخطر. إذن عندما نتحدث عن الكف والحوار وخفض التصعيد، نحن لا نطلب من أحد أن يسدي لنا خدمة. نحن نطلب منهم أن يفعلوا ما وقعوا عليه بالفعل. وهذا هو التحدي. وأخيرا، يمتنع الأعضاء جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. هذا ليس خيارا. هذا ليس شيئا نقول فيه، "حسنا، إذا كنت تود أن تقوم بذلك، ربما كان عليك أن تفكر في القيام به على هذا النحو." نحن لا نطلب من أي دولة قومية، أي دولة عضو، أن تسدي لنا معروفا. نحن نطلب منهم اتباع القواعد والقانون.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من تلك الالتزامات الرسمية، بذلت روسيا كل ما في وسعها لتقويض سيادة جارتها أوكرانيا وسلامة أراضيها. ومنذ توليه الرئاسة في بلده، أوضح الرئيس بوتين أنه لن يقبل أن تكون أوكرانيا دولة ذات سيادة مستقلة. وهذا بالضبط ما كرره يوم الاثنين. قبل يومين، قال نفس الشيء.

في السنوات الأخيرة، واصلت روسيا زعزعة استقرار أوكرانيا والأمن الإقليمي. ولهذا السبب تدين كندا بشدة أي دعم لروسيا ووجود تشكيلات مسلحة في دونباس. إن تصرفات روسيا في تلك المنطقة ستكون لها تداعيات خطيرة. وقد أدت بالفعل إلى وفاة أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم أكثر من ٣ ٠٠٠ مدني، والنزوح الداخلي لـ ١,٥ مليون أوكراني. والعديد من الأوكرانيين الآخرين في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. ونحن الآن على شفا حالة أكثر تدميرا. وعلى الرغم من إنكارها وحملات التضليل والاختلاق والأكاذيب والدعاية، يجب على روسيا أن تتحمل مسؤوليتها عن الخسائر في الأرواح البشرية وتدمير البلد والفوضى التي أحدثتها.

من أجل عالم تربطه معا علاقات سلمية وودية فيما بين الدول والتزام مشترك بالديمقراطية وسيادة القانون.

وفي الختام، أود أن أقول إنه في أحلك أيام الحرب العالمية الثانية، يقال إنه في نهاية اجتماع مع ونستون تشرشل، قال هاري هويكنز، ممثل حكومة الولايات المتحدة، "أينما تسير، سأسير. وأينما نزلت، سأنزل. وشعبك هو شعبي". وهكذا تقول كندا لأوكرانيا ولكل من يواجه تحدياً: "أينما تسيرون، سنسير".

السيد شيريسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع في هذه القاعة لأننا نحن، شعوب الأمم المتحدة، معا ومنفردون، آلينا على أنفسنا في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة

"أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية."

وكما قال الأمين العام عن حق، فإن الميثاق ليس قائمة انتقائية.

إننا نجتمع اليوم في هذه القاعة للحفاظ على تلك المثل العليا وحماية التطورات الإيجابية التي شهدتها العالم خلال ٧٧ عاما من وجود منظمتنا. وينبغي ألا يسمح لأحد بأن يعكس مسار ذلك التاريخ أو أن يشكك في إنجازاتنا المشتركة. ولا يمكن أن تكون هناك عودة إلى عالم ما قبل الأمم المتحدة - عالم الإمبريالية والاستعمار واستعلاء بلد على آخر. ومع ذلك، من المحزن أننا نشهد اليوم هذه الأعمال ضد أوكرانيا، حيث تشكك روسيا علنا في حق دولة عضو زميلة في إقامة دولة. وقد زادت الإجراءات التي اتخذتها روسيا مؤخرا من تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. والتقارير التي تقيّد بانتشار حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين، فضلا عن انتهاكات حريات الإنسان والحقوق الأساسية في تلك المناطق، تبعث على القلق البالغ. ويبدو أننا دفعنا إلى حافة أزمة أمنية كبرى على نطاق ربما لم يسبق له مثيل.

لقد أشار معظمنا إلى خطاب الرئيس بوتين يوم الاثنين. ولاحظت أن زميلي من الاتحاد الروسي لم يفعل ذلك. في ذلك الخطاب، من الواضح أنه أنكر وجود الآخر. وبذلك، أوضح للعالم قاطبة أن الأمر لا يتعلق بحلف شمال الأطلسي أو بالاتحاد الأوروبي. إنه يتعلق بوجود دولة عضو في هذه المنظمة وحققها في الوجود.

ويقع على عاتق كل دولة عضو هنا في هذه القاعة التزام بدعم السلامة الإقليمية للدول الأخرى، ومعارضة عمليات الغزو والإصرار على الحل السلمي للمنازعات. وهذا ما وقعنا عليه جميعا. لم نوقع لأنفسنا فحسب. لم نقل: "هذا ينطبق علينا، لكنه لا ينطبق على أي أحد آخر". وهو ينطبق علينا جميعا، مهما كانت الدولة كبيرة الحجم أم صغيرة. هذا ينطبق على كل منا. لا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوتها، أن تأخذ القانون بأيديها. وليس لأي دولة الحق في أن تستخدم قوتها لتدمير حقوق أي الآخرين.

وإذ أتكلم بوصفي كنديا فخورا، أستطيع القول إننا عملنا من أجل السلام مع العدالة في كوريا. لقد عملنا بجد خلال أزمة السويس في عام ١٩٥٦ ومرة أخرى عندما قلنا إنه لا يوجد أساس قانوني لغزو العراق في عام ٢٠٠٣. ولم تكن تلك قرارات سهلة ولم تكن بالضرورة تحظى بشعبية في جميع الأوساط أو حتى بين بعض حلفائنا، ولكنها استندت إلى إيمان قوي بالقانون والقواعد والأداب العامة وتعددية الأطراف المتأصلة الآن في عظامنا. علينا أن نتذكر أن الغزو والحرب يجلبان معهما خسائر ومصاعب رهيبية. لا يوجد سبب للاحتفال أو الانتصار في مثل هذه الحروب. لا يوجد سوى القذارة والفقر ووجع القلب للخسارة التي لا يمكن تعويضها. كان هناك الكثير من الحديث عن الموروثات. وينبغي أن نكون واضحين في أن ذلك سيكون الإرث الوحيد لأولئك المسؤولين عن هذا الصراع الذي يمكن تجنبه تماما.

كل بلد كان في السابق تحت نير الاستبداد والشيوعية والإمبراطورية يتقاسم هذا الحق مع أوكرانيا. وقد قادنا تاريخ كندا وارتباطنا الذي نفخر به مع جميع شعوب أوروبا الشرقية إلى هذه النقطة. فنحن شركاء في السلام. ونحن شركاء في السعي إلى تحقيق الأمن والرخاء وفي الكفاح

وتؤكد كرواتيا من جديد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وانطلاقاً من تلك الروح، نردد ما ورد في البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام بشأن أوكرانيا يومي الإثنين وأمس. ونرفض قرار روسيا الاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك المعلنين ذاتياً بوصفه عملاً ينتهك بوضوح القانون الدولي، من ميثاق الأمم المتحدة إلى اتفاقات مينسك. وهذه الخطوة المؤسفة تقوض بشكل خطير الجهود الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة. ونكرر تأكيد موقف كرواتيا الثابت والمبدئي بعدم الاعتراف بالضم غير القانوني لجمهورية القرم الأوكرانية المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وما زلنا نشعر بالقلق أيضاً إزاء عسكرة شبه جزيرة القرم، فضلاً عن المحاولات الأخرى لتقييد حرية الملاحة عبر مضيق كيرتش، بما في ذلك من بحر آزوف وإليه.

وما فتئت كرواتيا تؤيد باستمرار التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في الجزء الشرقي من أوكرانيا بالوسائل الدبلوماسية. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها صيغة نورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن المبادرات والبعثات الدبلوماسية الأخرى. وقد حان الوقت الآن للمشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام وسلمي، بغية تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

لا نزال أيضاً نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان واستمرار تدهور حالتها والحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم. وما زلنا ندعم أعمال الحماية والرصد والإبلاغ والدعوة الحيوية التي يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ويساورنا القلق إزاء الانتهاكات العديدة لوقف إطلاق النار وندعم عمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي الظروف الراهنة نطلب بصفة خاصة إلى روسيا أن تكفل السلامة الشخصية للمراقبين وأن تسمح لهم بأداء واجباتهم دون عوائق، بموجب ولايتهم المتفق عليها.

وفي هذه الحالة، لا يمكننا، بل لن نلتزم الصمت. واليوم، تدعو بولندا جميع الدول الأعضاء في منظمتنا الموقرة إلى أن تؤكد من جديد بوضوح التزامها بالعمل في إطار نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، الذي تنص المادة ٢ منه على ما يلي:

”يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“.

لا يوجد متسع للامبالاة هنا. وندعو كل دولة عضو إلى إدانة جميع أعمال العدوان واستمرار روسيا في سياسات الأمر الواقع. يجب أن يتوقف هذا العدوان ولا بد من سحب القوات الروسية. يجب أن نشجب بحزم هذه المظاهر من الإمبريالية الجديدة والهيمنة. وبما أن بولندا قد تعلمت من تاريخها، فإنها تقف إلى جانب الذين يختارون الحرية على العبودية، وقواعد القانون الدولي على القوة الوحشية، والسلام على النزاع. ولذلك، سنواصل الوقوف بحزم إلى جانب جارتنا أوكرانيا وشعبها. ونؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ونؤمن إيماناً راسخاً بحق كل دولة في اختيار سياستها الخارجية، بما في ذلك حرية اختيار التحالفات والشراكات.

وسيعدو العالم مكاناً أفضل وأكثر أماناً إذا احترمت جميع البلدان الحقوق الأساسية للدول الأعضاء الزميلة. واليوم، نعلي صوتنا - توقفوا عن حرمان أوكرانيا من حقوقها وتوقفوا عن إنكارها في العديد من الأماكن المضطربة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من النكسات مؤخراً، تؤمن بولندا بالدبلوماسية والوساطة بوصفهما السبيل الوحيد إلى الحل السلمي للنزاعات. وبوصفنا نتولى الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اقترحنا إطلاق مبادرة جديدة، هي الحوار الأمني الأوروبي الجديد. ونعرض مساعيها الحميدة لإنجاحه.

والتاريخ لم ينته. فلنمض به قدماً معاً. دعونا لا نسمح لأي استياء قديم أو إحباطات سابقة أن تعيقنا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

كانت لأحداث السنوات الثماني الماضية بالفعل تكلفة كبيرة على السكان. وكما قال الأمين العام، فإن المواطنين هم الذين يعانون أولاً ويعانون أكثر من غيرهم في حالة النزاع. ولذلك نشكر الأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة على دعمها المستمر للشعب من خلال عملياتها الإنسانية وجهودها في مجال حقوق الإنسان. ونشكر أيضاً بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على العمل الذي لا غنى عنه الذي يقوم به مراقبوها.

وكما تبين تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضوح، فإن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة بصورة غير مشروعة وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا لا تزال تبعث على بالغ القلق. ويواجه سكان شبه الجزيرة قيوداً منهجية على الحريات الأساسية الخاصة بهم، مثل حرية التعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. إن مملكة هولندا تدعو روسيا على وجه الاستعجال إلى احترام حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم والسماح لمراقبي حقوق الإنسان بالوصول الكامل إلى هناك.

وعند الحديث عن الأراضي المحتلة في أوكرانيا، لا يفوتني أن أذكر رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 التي أسقطت فوق شرق أوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. تسببت تلك المأساة الرهيبة في وفاة ٢٩٨ مدنياً بريئاً من ١٧ بلداً مختلفاً، بمن فيهم ١٩٦ من أبناء بلدي. ومنذ ذلك اليوم دعت هولندا، إلى جانب العديد من الشركاء الدوليين، إلى استنباط الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة. وهذا ما يستحقه الضحايا وأقرب أقرانهم. وكان بدء المحاكمة الجنائية في تلك القضية، في آذار/مارس ٢٠٢٠، خطوة مهمة جداً نحو معرفة الحقيقة، وإقامة العدل، ومحاسبة المسؤولين. وفي الوقت نفسه يستمر التحقيق الجنائي، وتدعو جميع البلدان، بما فيها روسيا، إلى التعاون الكامل مع التحقيق تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مجدداً على أن السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة لن يكونا ممكنين إلا إذا تخطى الاتحاد الروسي

وبعد ثماني سنوات من النزاع، سيكون للحالة الأمنية المتدهورة في شرق أوكرانيا عواقب وخيمة على جميع الأوكرانيين، وخاصة ملايين المدنيين الذين يعيشون في منطقة النزاع أو بالقرب منها. نحن لسنا بحاجة إلى مزيد من التصعيد المخيف. والمطلوب هو العودة الفورية إلى الحوار القائم على القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقات مينسك، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن أوكرانيا، فضلاً عن التوصيات الواردة في تقارير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

السيدة برانديت (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع في وقت يجري فيه، كما قال الأمين العام، "امتحان الأمم المتحدة والنظام الدولي". إن قرار الاتحاد الروسي بالاعتراف بما يسمى باستقلال الأراضي التي يسيطر عليها الانفصاليون في أوكرانيا وإرسال قوات إليها يشكل انتهاكاً لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. كما أنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة واتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن. ولا يمكننا إلا أن نرى في هذه الإجراءات من قبل روسيا خياراً متعمداً لزيادة تصعيد الحالة غير المستقرة أصلاً. وتدين هولندا بشدة تلك الأعمال وقد ردت بحزم بالتنسيق الوثيق مع شركائها. وأي تصعيد آخر سيقابل برد حازم مماثل. وتدعو روسيا إلى التراجع عن قراراتها غير القانونية، وسحب قواتها فوراً، والانخراط بجدية وبحسن نية في حوار مع أوكرانيا من أجل إيجاد حل دبلوماسي.

ولأسف، ليس هذا وضعاً جديداً. لقد بدأت انتهاكات روسيا للقانون الدولي في أوكرانيا قبل ثماني سنوات. والضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم ودور روسيا المستمر المزعزع للاستقرار في دونباس يتعارضان مباشرة مع المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي استشهد بها الممثل الدائم لكندا للتو. ولذلك فإنني أكرر، شأني شأن كثيرين غيري، التأكيد على التزام بلدي القوي بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما في ذلك شبه جزيرة القرم والمياه المتاخمة لها.

ويجب أن تكون هذه البعثة المدنية غير المسلحة قادرة على الوفاء بولايتها من دون تدخل وأن تتمتع بإمكانية الوصول الآمن والمأمون إلى أوكرانيا بأسرها. ويواصل بلدي دعم البعثة، وسيظل موظفونا ملتزمين بها. وندعو إلى مواصلة الجهود للتوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي للنزاع ونرحب بعرض الأمين العام مساعيهِ الحميدة.

تجتمع الجمعية كل عام منذ ثماني سنوات لتؤكد من جديد دعمها للسلامة الإقليمية لأوكرانيا في أعقاب ضم الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ويكرر بلدي كل عام، شأنه شأن كثيرين غيره، إدانته للضم بوصفه عملاً ينتهك القانون الدولي. وعلى مدى ثماني سنوات، ظل السكان المدنيون المتضررون من النزاع يرون آمالهم المشروعة في مستقبل أكثر أمناً وسلاماً تتحطم. وقد حان الوقت لكي يتغير ذلك.

إن العنف يولد العنف. وهو ليس الحل على الإطلاق. بل يجب حل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية. ويجب أن يظل مسار الحوار مفتوحاً طوال الوقت. ولا تزال سويسرا على استعداد لدعم أي جهود تُبذل لتحقيق تلك الغاية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): ما فتئت الصين تولي اهتماماً بالوضع المتطور باستمرار في أوكرانيا. ولا يزال موقف الصين من حماية سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها ثابتاً. فينبغي أن نتمسك جميعاً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن مسألة أوكرانيا يرجع أساسها إلى مجموعة معقدة من العوامل التاريخية والمعاصرة. وقد أدى التفاعل بين تلك العوامل إلى دفع الحالة إلى هذه النقطة. وفي السياق الحالي، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تتجنب اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى التوتر.

وتهيب الصين بجميع الأطراف أن تسلم بضرورة تنفيذ مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وأن تواصل الحوار والمشاورات، وأن تسعى إلى إيجاد حلول معقولة تعالج شواغل بعضها البعض بالوسائل السلمية

عن مساره التصعيدي الحالي بإظهار الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والعودة إلى طريق الحوار والمفاوضات.

السيدة بايريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لقد التزمنا نحن، الدول الأعضاء، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بممارسة التسامح والعيش في سلام مع بعضنا البعض بروح من حسن الجوار والتكاتف لصون السلام والأمن الدوليين. وكما قال الكثيرون هنا، نجد أنفسنا اليوم عند مفترق طرق. وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن مبادئ الميثاق ليست قائمة انتقائية. ويجب علينا جميعاً أن نطبقها في جميع الأوقات وأن نطبقها كلها.

إن اعتراف الاتحاد الروسي بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين داخل حدودهما الإدارية كدولتين مستقلتين يشكل انتهاكاً للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، وبالتالي انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. وتدين سويسرا انتهاكات روسيا. وقد انتهكت روسيا أيضاً، باعتبارها باستقلال هاتين المنطقتين، اتفاقات مينسك التي وقعت عليها. تشكل تلك الاتفاقات أساساً لخفض التصعيد والحل السلمي للنزاع في شرق أوكرانيا. وإن روسيا، بوصفها عضواً في فريق الاتصال الثلاثي، ملزمة بدعم تنفيذ اتفاقات مينسك، كما التزمت بتنفيذها من خلال قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ويساور سويسرا بالغ القلق إزاء نشر القوات الروسية في شرق أوكرانيا وإزاء ارتفاع خطر التصعيد العسكري. وهي تدعو روسيا إلى احترام التزاماتها الدولية والتراجع عن أعمالها، فضلاً عن سحب قواتها والعمل على تهدئة الحالة. كما تكرر سويسرا تأييدها الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وندعو أطراف النزاع إلى أن تحترم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب حماية السكان المدنيين، الذين يتأثرون بشدة، وغير المقاتلين والبنى التحتية المدنية. وهناك احتياجات إنسانية كبرى.

وفي مواجهة هذه الأزمة، تشدد سويسرا على الدور الأساسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد الخاصة التابعة لها.

قوات بلد ما أراضي بلد آخر بدون موافقته، فإنها ليست من حفظة السلام على الإطلاق.

ومما يبعث على القلق البالغ الارتفاع في وتيرة انتهاكات وقف إطلاق النار وفي الخسائر في صفوف المدنيين في الآونة الأخيرة في مناطق النزاع في منطقة دونباس. ومن دواعي القلق الشديد ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي التي تسيطر عليها الجمهوريتان المعلنتان ذاتيا وفي القرم التي تحتلها روسيا.

وتتضم نيوزيلندا إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان في دونباس. ونشجع روسيا وأوكرانيا والشركاء الآخرين على تكثيف الحوار، بما في ذلك من خلال العودة إلى صيغة نورماندي، مع التركيز على تهدئة التوتر بشكل عاجل. ونهيب بروسيا وجميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. وندعو روسيا إلى الالتزام بالحوار في حل شواغلها الأمنية، والعمل بما يصب في مصلحة السلام ومبادئ الأمم المتحدة، والعمل دوما بما تملبه عليها مسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن.

ومن بين أكبر المخاطر التي تحدد بالسلام والأمن الدوليين منذ عقود ما تبذله روسيا من جهود متواصلة لتقويض سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ولن تقتصر تداعيات هذا النزاع على أوروبا. إذ سيؤدي النزاع إلى استمرار زعزعة استقرار المجتمع الدولي في وقت ترتفع فيه بالفعل حالة عدم اليقين الجيوستراتيجية، ويتعرض فيه النظام الدولي القائم على القواعد لضغوط، وتستمر هشاشة الاقتصاد العالمي، وكل ذلك يتفاقم بسبب تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا.

هذا وقت خطير. لقد وصلنا إلى منعطف حرج، ولكن نرى عنده أنه يجب ترجيح كفة الدبلوماسية درءا لنزاع سيسبب عواقب مأساوية تطال أوكرانيا وأوروبا وروسيا والعالم.

وتؤيد نيوزيلندا النداء الذي وجهه الأمين العام لحشد القوى بغية حل هذه الأزمة من دون سفك مزيد من الدماء. ونحن على استعداد للمساعدة في الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تخفيف حدة الأزمة في أوكرانيا بأي طريقة ممكنة.

على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل دبلوماسي ونشجعها.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تجري مناقشة الجمعية العامة السنوية اليوم بشأن أوكرانيا في وقت حرج بالنسبة لأوكرانيا وأوروبا ومجتمعنا الدولي.

وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وبوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، تقع على عاتقنا مسؤولية بذل كل ما في وسعنا لتجنب العواقب المهلكة للحروب. نحن نعلم جيدا أن كلفة النزاع يتحملها المدنيون، ويتحمل النساء والأطفال والمسنون عبئا غير متناسب من موت وإصابة ونزوح وفقدان البنى التحتية الحيوية، وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتقلص حقوق الإنسان والحريات.

ولهذا السبب، عارضت نيوزيلندا بشدة الإجراءات الاسفزازية المتممة التي اتخذتها روسيا خلال الأيام القليلة الماضية. وإجراءات روسيا انتهاك واضح لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وانتهاك بالغ للقانون الدولي واتفاقات مينسك.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة الحق السيادي لكل دولة في تقرير مستقبلها، بما في ذلك ما يتعلق بعلاقاتها الأمنية. وما فتئنا نعرب عن دعمنا القوي لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها وللجهود الدبلوماسية الدولية الهادفة إلى التوصل إلى حل سلمي.

ما من سند في القانون الدولي يسوغ الاعتراف بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية المعلنتين ذاتيا. واعتراف روسيا بهما ونشر قواتها في منطقتي دونيتسك ولوهانسك يقوضان الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الأزمة بينها وبين أوكرانيا.

ويساور نيوزيلندا قلق بالغ لأن هذا إجراء مدروس اتخذته روسيا لخلق ذريعة لغزو أوكرانيا. والجميع في هذه القاعة يعلم أن الغزو العسكري عمل عدواني وانتهاك لأحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تحريف مفهوم حفظ السلام. ونتفق على أنه عندما تدخل

نحث روسيا على مواصلة الحوار بشأن المسائل الأمنية من خلال حوار الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، ومجلس منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشيد بالحوار الأمني الأوروبي المتجدد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أطلقته الرئاسة البولندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونشجع روسيا على المشاركة فيه على نحو بناء. وفي حين أن عرض الحوار لا يزال قائما، فإن أي مبادرة عسكرية أخرى ضد أوكرانيا من شأنها أن تؤدي إلى رد فعل إضافي موحد وحازم.

بعد مرور زهاء ثماني سنوات على الصراع، وفي ضوء التطورات الأخيرة، نشعر بقلق متزايد إزاء حالة السكان المدنيين في أوكرانيا، الذين ما زالوا يتحملون أثقل عبء جراء ذلك. ومن المهم للغاية تقديم مساعدة فعالة وبدون عوائق للمحتاجين والمساعدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في أوكرانيا، حيث يتقوض ذلك الاستقرار بشكل متزايد بسبب بيئة الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، تعزم إيطاليا دعم أوكرانيا بمبلغ يناهز ١١٠ ملايين يورو في شكل ائتمانات ومنح. وإن إيطاليا، بناء على الدعم الذي تقدمه منذ عام ٢٠١٤، ما فتئت ملتزمة بالقيام بدورها، جنبا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين وبتضامن كامل مع الشعب الأوكراني.

وستواصل إيطاليا، بالتنسيق الوثيق مع شركائها الأوروبيين وحلفائها، المشاركة بهمة في تشجيع التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وتجنب نشوب صراع في قلب أوروبا، ستكون له عواقب إنسانية واقتصادية وخيمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في جلسة الصباح. سنستمع إلى المتكلمين المتبقين في الساعة ١٥/٠٠ من عصر اليوم في هذه القاعة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

السيد ستيفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا بيان الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية الخاصة بها.

ندين بشدة قرار الاتحاد الروسي الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك المعلنين ذاتيا ونشره لقواته في منطقة دونباس. وهذه الإجراءات انتهاكات لا يمكن القبول بها، فهي تمس السيادة الديمقراطية لأوكرانيا وسلامة أراضيها، وتتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتتناقض مع اتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن والتي كان الاتحاد الروسي من بين الأطراف الموقعة عليها.

وقد رد الاتحاد الأوروبي بالفعل على هذه الانتهاكات بتدابير تقييدية إضافية تشمل العلاقات الاقتصادية والتجارة مع المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، وفي المجال المالي، من خلال تجميد أصول بعض المصارف وفرض قيود على الديون السيادية، وكذلك تطبيق القيود على من تسبب في تقويض سلامة أراضي أوكرانيا من أفراد وكيانات.

تماشيا مع القرار ٢٦٢/٦٨، تؤكد إيطاليا من جديد أيضا عدم اعترافها بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وتؤكد من جديد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، والتزامها بذلك.

لقد أعربت إيطاليا أيضا عن هذا الموقف بصفتها الرئيس الحالي لمجلس أوروبا.

وندعو روسيا إلى إعادة النظر في قراراتها، وتخفيف حدة التوترات، وسحب القوات العسكرية من الأراضي الأوكرانية، والتقييد التام بالتزاماتها الدولية. وكما ذكر الأمين العام بالأمس واليوم، الذي نقدر جهوده، لا بد لنا من خفض التصعيد الآن، والآن الوقت المناسب للعودة إلى المفاوضات.